

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في فلسطين

إعداد
فاطمة بهاء فارس كلبونة

إشراف
د. هيثم عويضة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2018م

أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في فلسطين

إعداد

فاطمة بهاء الدين فارس كلبونة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2018/11/29م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....

1. د. هيثم عويضة / مشرفاً ورئيساً

.....

2. أ. د. سليمان العبادي / ممتحناً خارجياً

.....

3. أ. د. جهاد ياسين / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى والدي فلولاهما لما وُجدتُ في هذه الحياة، ومنهما تعلّمت الصمود، معهما كانت الصعوبات.

إهداء إلى أساتذتي الكرام، فمنهم استقيتُ الحروف، وتعلّمت كيف أنطق الكلمات، وأصوغ العبارات، وأحتكم إلى قواعد العقل

إهداء إلى الزملاء والزميلات، الذين لم يَدخروا جهدًا في مدّي بالمعلومات والبيانات. أهدي إليكم رسالة الماجستير هذه.

داعيةً أطول - سبحانه وتعالى - أن تُكَلَّلَ بالنجاح والقبول من جانب أعضاء لجنة المناقشة المُبجّلين.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر على توفيقه وامتنانه، شكراً يكافئ المزيد من إحسانه، والصلاة والسلام على رسول الهدى محمد بن عبد الله خير خلقه وصفوة رسله ومنه والاه وأتبع هداه إلى يوم الدين وبعد.

قال الرسول صلى الله عليه وسلم : " من لا يشكر الناس لا يشكر الله."

يسعدني في المقام الأول أن أتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان العظيم، إلى المشرف الأستاذ / هيثم عويضة، لما بذله من جهد خلال إشرافه، وتوجيهاته ونصائحه القيمة فقد كان حاضراً معي، في كافة مراحل إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة أ. د. جهاد ياسين / الممتحن الداخلي و أ. د. سليمان العبادي / الممتحن الخارجي وذلك لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث. وإثراءه بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

وكذلك الشكر الجزيل للقائمين على كلية الدراسات العليا وأساتذتها الأفاضل، مع التمنيات بالتقدم والتوفيق لهم جميعاً

والله الموفق لما فيه الخير والسداد..

الباحثة

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ط
	فهرس الأشكال	ك
	فهرس الملاحق	ل
	الملخص	م
	الفصل الأول: الإطار العام ومنهجية الدراسة	1
1.1	الإطار العام	2
1.1.1	مقدمة	2
2.1.1	أهمية الدراسة	4
3.1.1	أهداف الدراسة	4
4.1.1	مشكلة الدراسة	5
2.1	منهجية الدراسة وأساليب جمع البيانات	5
1.2.1	منهجية الدراسة	5
2.2.1	أساليب جمع البيانات	5
3.2.1	مجتمع الدراسة وعينة الدراسة	6
4.2.1	حدود الدراسة	6
5.2.1	فرضيات الدراسة	6
6.2.1	نموذج الدراسة	7
7.2.1	محتويات الدراسة	7
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	9
1.2	الإطار النظري	10
1.1.2	مفهوم الدين العام	12
2.1.2	نشأت الدين العام	13

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.1.2	أنواع الدين العام	15
4.1.2	الآثار المترتبة على وجود الدين العام	15
5.1.2	طرق معالجه الدين العام (تجارب الدول الأخرى)	17
1.5.1.2	تجربه تركيا	17
2.5.1.2	تجربة البرازيل	18
3.5.1.2	تجربه الولايات المتحدة الأمريكية	19
2.2	الدراسات السابقة	20
1.2.2	الدراسات العربية	20
2.2.2	الدراسات الأجنبية	22
	الفصل الثالث: الدين العام في الاقتصاد الفلسطيني (أنواعه، أسبابه، آثاره، طرق علاجه)	26
1.3	نشأت الدين العام في الاقتصاد الفلسطيني	28
2.3	أنواع الدين العام في الاقتصاد الفلسطيني	31
1.2.3	الدين العام الداخلي	31
2.2.3	الدين العام الخارجي	32
3.3	مؤشرات الدين العام في الأراضي الفلسطينية	35
1.3.3	مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	36
2.3.3	مؤشر الدين العام إلى إيرادات الدولة	37
3.3.3	الدين الخارجي نسبة إلى الصادرات في فلسطين	39
4.3	أسباب لجوء السلطة الفلسطينية إلى الاستدانة	40
5.3	الآثار المترتبة على الدين العام الفلسطيني	41
	الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ونتائج التحليل الإحصائي	43
1.4	نموذج الدراسة	44
2.4	آلية معالجة البيانات	48
3.4	تقدير دالة نموذج الدراسة	48
4.4	نتائج اختبار فرضيات الدراسة في ظل التحليل الاقتصادي	60
5.4	اختبار كفاء نموذج الانحدار	61

الرقم	الموضوع	الصفحة
6.4	فحص مدى توافق النماذج مع المنحنى الطبيعي Normality test	63
7.4	تحليل المشاكل الخاصة بالنموذج	64
	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	67
1.5	النتائج	68
2.5	التوصيات	69
	قائمة المصادر المراجع	71
	الملاحق	76
	Abstract	b

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1.3)	اجمالي الدين العام في الاقتصاد الفلسطيني في الفتره بين 2000-2017 بالمليون دولار.	28
جدول (2.3)	إجمالي الدين العام الداخلي للفتره بين 2000-2016 بالمليون دولار	32
جدول (3.3)	إجمالي الدين العام الخارجي في الفتره بين 2000-2016 بالمليون دولار	32
جدول (4.3)	مصادر الدين العام الداخلي للفتره بين 2014-2017 بالمليون شيكل	33
جدول (5.3)	مكونات الدين العام الداخلي في فلسطين للفتره بين 2015-2017 بالمليون شيكل	34
جدول (6.3)	مكونات الدين العام الخارجي للفتره بين 2014-2017 بالمليون شيكل	35
جدول (7.3)	مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للفتره بين 1995 - 2016 بالمليون دولار	37
جدول (8.3)	نسبة الدين العام الى ايرادات الدولة للفتره بين 1995-2017 بالمليون دولار	38
جدول (9.3)	نسبة لدين العام الى صادرات الدولة للفتره 2001 بين 2001-2016 بالمليون دولار	39
جدول (1.4)	نتائج تقدير النموذج الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى	49
جدول (2.4)	نتائج تحليل (ANOVA) الخاصة بالنموذج الأول.	49
جدول (3.4)	نتائج تقدير النموذج الثاني باستخدام طريقة المربعات الصغرى	51
جدول (4.4)	نتائج تحليل (ANOVA) الخاصة بالنموذج الثاني.	52
جدول (5.4)	نتائج تقدير النموذج الثالث باستخدام طريقة المربعات الصغرى	54
جدول (6.4)	نتائج تحليل (ANOVA) الخاصة بالنموذج الثالث.	55
جدول (7.4)	نتائج تقدير النموذج الرابع باستخدام طريقة المربعات الصغرى	57
جدول (8.4)	نتائج تحليل (ANOVA) الخاصة بالنموذج الرابع.	58

الصفحة	الجدول	الرقم
61	نتائج تحليل معامل الارتباط (Pearson) للنموذج الأول	جدول (9.4)
62	نتائج تحليل معامل الارتباط (Pearson) للنموذج الثاني	جدول (10.4)
62	نتائج تحليل معامل الارتباط (Pearson) للنموذج الثالث	جدول (11.4)
63	نتائج تحليل معامل الارتباط (Pearson) للنموذج الرابع	جدول (12.4)
64	نتائج تحليل مدى تطابق النموذج الأول مع المنحنى الطبيعي	جدول (13.4)
64	نتائج تحليل اختبار التباين (heteroskedasticity) فيما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	جدول (14.4)
65	نتائج اختبار مصفوفة (multicollinearity matrix)	جدول (15.4)
66	احصائيات اختبار (multicollinearity)	جدول (16.4)

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1.3)	قيمة الدين العام الداخلي والخارجي من إجمالي الدين العام (2000-2016) بالمليون دولار	29
شكل (1.4)	قدرة النموذج الأول على التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي	50
شكل (2.4)	الخطأ الناتج من استخدام النموذج الأول للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي.	50
شكل (3.4)	قدرة النموذج الثاني على التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي	52
شكل (4.4)	الخطأ الناتج من استخدام النموذج الثاني للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي.	53
شكل (5.4)	قدرة النموذج الثالث على التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي	55
شكل (6.4)	الخطأ الناتج من استخدام النموذج الثالث للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي.	56
شكل (7.4)	قدرة النموذج الرابع على التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي	58
شكل (8.4)	الخطأ الناتج من استخدام النموذج الرابع للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي.	59

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	بيانات الدراسة	77
ملحق (2)	وصف البيانات	78
ملحق (3)	بيانات اختبار النموذج الأول	79
ملحق (4)	بيانات اختبار النموذج الثاني	81
ملحق (5)	بيانات اختبار النموذج الثالث	83
ملحق (6)	بيانات اختبار النموذج الرابع	85

أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في فلسطين

إعداد

فاطمة بهاء فارس كلبونة

إشراف

د. هيثم عويضة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة اثر الدين العام على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1995-2016)، وقد استخدم الباحث المنهج التكاملي (وصفي وقياسي) للوصول إلى النتائج وتحليلها بشكل تفصيلي. لقد أظهرت النتائج بان هنالك اثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين. كما أظهرت ان الجزء الأكبر من هذا الدين هو دين عام داخلي. وبالنظر إلى فعالية عملية الإستدانة، فقد تبين أيضاً بأن فعالية عملية الاستدانة تعتمد على كيفية استغلال تلك الديون وعلى السياسات التي تتبعها الدولة، بينت الدراسة أيضاً أن نجاح الدولة في علاج مديونيتها يعتمد بشكل أساسي على إستراتيجية كل دولة وبرامج الإصلاح التي تتبعها. وبالنهاية فقد أوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تفعيل الرقابة على عملية الإقراض للاستفادة من هذه القروض بالشكل الأمثل وتوجيهها للاستثمار في المشروعات الإنتاجية بهدف تقليل الأعباء الناتجة عن المديونية والمساهمة في عملية التنمية.

الفصل الأول

الإطار العام ومنهجية الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام ومنهجية الدراسة

1.1 الإطار العام

1.1.1 مقدمة

نشأت مشكلة المديونية كإحدى العقبات التي تواجه عملية التنمية الحالية والمستقبلية في جميع الدول وخاصة الدول النامية، وأصبحت هذه المشكلة تهدد الأمن الاقتصادي والسياسي للكثير من الدول. وظهر ذلك نتيجة لعدة عوامل: منها عوامل داخلية تتمثل بسعي الدول إلى تمويل الاستثمار وذلك من أجل تحقيق التنمية نظراً لأنها تفتقر للتكنولوجيا وكثافة رأس المال. كما لعب كل من سوء توظيف القروض التي كانت تحصل عليها من الخارج والإهتمام بقطاع على حساب قطاع آخر دوراً أساسياً، فكانت القروض توجه لسد العجز في الموازنة، يضاف إلى ذلك الفساد الإداري والمؤسساتي والذان أثرا على الائتمان ودفعاه باتجاه الخارج. أما العوامل الخارجية فتتمثل بانخفاض أسعار المواد الخام عالمياً، والركود التضخمي الذي كانت تعاني منه الكثير من الدول الرأسمالية. مما أدى إلى ارتفاع مديونية الدول النامية وتراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية.¹

الاقتصاد الفلسطيني كغيره من اقتصاديات الدول النامية يعاني من إشكالية الدين العام. نشأت هذه المشكلة في بداية العام 1997 عندما دخل السلطة الفلسطينية الأراضي الفلسطينية بناء على إتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، حيث كانت بحاجة إلى كم هائل من النفقات لبناء المؤسسات، وزيادة عدد الموظفين، وتحسين البنية التحتية الرديئة الموروثة من الاحتلال، كل هذا أدى إلى تسارع نسبة الدين العام لتبلغ حوالي 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهناك اتجاه لارتفاع مستويات الدين العام في الآونة الأخيرة. ففي عام 2014 بلغت نسبة الدين العام حوالي 19% من الناتج المحلي الإجمالي، وواصلت الارتفاع

¹ عضايلة محمد، حسن عمرو، حذيفة قرالة (2015)، *هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي*، مجلة الدراسات، المجلد 42، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

لتصل إلى 20% في العام 2015. ومع أن السلطة الفلسطينية كانت تسعى في موازنتها إلى تخفيض الإقتراض في الموازنة السنوية، إلا أنها كانت تواجه زيادة في النفقات مع انخفاض الاستثمارات والموارد الاقتصادية، مما أدى إلى فشل في تحقيق هذا الهدف في معظم السنوات¹.

ومع انه هناك علاقة تشابكية ما بين الناتج المحلي الإجمالي والدين العام (حيث يتم تمويل إنتاج هذا الناتج من مصادر ذاتية ومصادر خارجية أخرى، وان القطاع الحكومي كغيره من القطاعات يساهم في إنتاج هذا الناتج، ويقوم بدفع الفوائد على الديون) إلا إن هذه العلاقة كانت مؤشراً مضللاً في الحالة الفلسطينية؛ فهو يبين إن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جداً بالمقارنة مع الدول الأخرى فهي لا تتجاوز 20% أي أن الوضع الحالي في الدولة جيد، بينما لو نظرنا إلى المؤشرات الأخرى مثل نسبة الدين العام إلى الإيرادات المحلية نجد انه تبلغ 107%، وهذا يدل على عدم قدره الحكومة الفلسطينية على تحديد سقف زمني لسداد ديونها².

تحاول هذه الدراسة التعرف على أهم مكونات الدين العام في فلسطين، والتعرف على هيكلية هذا الدين، أسبابه، وأثاره على النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق دراسة الواقع النظري للدين العام وتحليله، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى خاصة النامية منها، واستخدام نموذج قياسي لتحليل المتغيرات التي يؤثر بها الدين العام على النمو الاقتصادي، وتقديم آليات وسياسات للحكومة الفلسطينية، وصانع القرار الاقتصادي يتم من خلالها تخفيض مستويات الدين العام، وتشجيع الاعتماد على مصادر التمويل المحلية من أجل إيجاد حلول لارتفاع الدين العام في الموازنة مع تراجع المعونات الخارجية.

¹ معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس (2016)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي 2016، العدد 44، رام الله: فلسطين.

² سلطة النقد الفلسطينية (2012)، تقرير استدامة الدين العام، دائرة البحوث والدراسات النقدية، رام الله: فلسطين.

2.1.1 أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الدين العام في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أصبحت الحكومة غير قادرة على الاستدانة من الداخل وذلك بسبب تجاوزها الحد الأقصى من الاستدانة، ولا من الخارج وذلك لان المصادر غير متوفرة بشكل عام، وفي حال توفرها، تكون مشروطة.

إن موضوع الدراسة ليس متداول كثيرا في الاقتصاد الفلسطيني. وحتى الدراسات المتداولة لا تغطي الموضوع بأكمله. تهدف هذه الدراسة لدراسة العلاقة المحتملة بين الدين العام والنمو الاقتصادي وذلك للخروج بنتائج ذات فائدة للحكومة الفلسطينية وصانع القرار الاقتصادي مما يساهم في تعزيز جانب الإيرادات، وتخفيض النفقات، والعمل على تحسين إنتاجية العامل الواحد، سعيا إلى تخفيض العبء المالي وزيادة الموارد بهدف تقليل المديونية.

3.1.1 أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة بما يلي:

- 1- التعرف على مفهوم الدين العام وأشكاله وأهم مؤشرات.
- 2- التعرف على أهم القنوات التي يؤثر بها الدين العام على النمو الاقتصادي.
- 3- تحديد أثار الدين العام.
- 4- التعرف على أساليب تخفيض الدين العام.
- 5- التعرف على الإجراءات التي تتبعها السلطة في إدارة مديونيتها ووضع آليات لتصحيح تلك الإجراءات.
- 6- الخروج بتوصيات ونتائج مفيدة للدارسين والباحثين ومتخذي القرار الاقتصادي.

4.1.1 مشكلة الدراسة

ستحاول الدراسة التعرف على تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في فلسطين من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- ما هي أسباب الدين العام الفلسطيني وتداعياته؟
- 2- ما هي أهم القنوات التي يؤثر الدين العام بها على النمو الاقتصادي (الاستثمار، السكان، الميزان التجاري)؟
- 3- كيف يمكن الاستفادة من تجارب دول العالم في تجاوز أزمة الدين العام؟

2.1 منهجية الدراسة وأساليب جمع البيانات

1.2.1 منهجية الدراسة

المنهج الوصفي: تم استخدام المنهج الوصفي القائم على وصف الظاهرة، من خلال استخدام الرسوم البيانية، والجداول التي تمثل هذا النوع من الدراسات.

المنهج التحليلي: لجأت الباحثة إلى استخدام التحليل الكمي من خلال تحليل قياسي يعتمد على طريقة المربعات الصغرى باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وذلك من خلال استخدام نموذج سولو (للنمو الداخلي) لقياس العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي للعام، والتعرف على أهم القنوات التي يؤثر بها الدين العام على النمو الاقتصادي.

2.2.1 أساليب جمع البيانات

بيانات ثانوية: الكتب والمجلات والدوريات العلمية، ورسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة والتي تبحث في موضوع اثر الدين العام على النمو الاقتصادي، وأي مصادر أخرى لها علاقة بالموضوع.

بيانات أوليه: تتمثل في الإحصائيات المنشورة لدى دائرة الإحصاء المركزية، وقاعدة البيانات لدى البنك الدولي.

3.2.1 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الاقتصاد الفلسطيني ككل (الضفة الغربية وقطاع غزة) لمعرفة تطور الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي.

4.2.1 حدود الدراسة

حدود الدراسة الزمنية: - تغطي الدراسة زمنياً الفترة ما بين عام 1994 وحتى عام 2016 مع الأخذ بعين الاعتبار البيانات المتوفرة.

5.2.1 فرضيات الدراسة

H_0 : لا يوجد هناك علاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي.

H_1 : يوجد علاقة مؤثرة (ملحوظة إحصائية) بين الدين العام والنمو الاقتصادي.

تقوم الدراسة على اختبار فرضية أساسية مضمونها أنه لا يمكن الجزم بطبيعة العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي حيث ان الدراسات السابقة بعضها اثبت أن العلاقة عكسية والبعض الآخر اثبت أنها طردية والبعض اثبت انه لا يوجد علاقة.

ويتفرع من هذه الفرضية مجموعه من الفرضيات الفرعية:

1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.

2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهم القنوات التي يؤثر بها الدين العام على النمو الاقتصادي (الاستثمار، الميزان التجاري، وعدد السكان).

6.2.1 نموذج الدراسة

سيتم استخدام نموذج سولو للنمو، للتعرف على أهم القنوات التي يؤثر بها الدين العام على النمو الاقتصادي، وذلك بالاستناد على نموذج دراسة Checherita-Westphal and Rother (2010) المتمثل في:

$$G_{it} = B_0 + B_1 Debt_{it} + B_2 Invi_{it} + B_3 TB_{IT} + B_4 POP_{it} + e_i$$

حيث أن

G_{it} = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)

$Debt_{it}$ = إجمالي الدين العام.

TB_{it} = صافي التجارة الخارجية.

$Invi_{it}$ = إجمالي الاستثمار.

POP_{it} = النمو السكاني.

e_i = معامل الخطأ

7.2.1 محتويات الدراسة

بعد عرض الإطار العام ومنهجية الدراسة في هذا الفصل (الأول)، سيتم توزيع باقي فصول الدراسة كالآتي:

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

أ- الدين العام الحكومي (أنواعه، أسبابه، آثاره، طرق معالجته)

ب- الدراسات السابقة

الفصل الثالث: الدين العام في الاقتصاد الفلسطيني (أنواعه، أسبابه، أثاره، طرق معالجته)

الفصل الرابع: التحليل الاحصائي

أ. النموذج القياسي

ب. النتائج العملية وتحليلها

الفصل الخامس: النتائج النهائية والتوصيات

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

يعد الدين العام من أهم المواضيع على الساحة الاقتصادية حيث تعتبر مشكلة الدين العام من أهم المشاكل التي تجابه الاقتصاديين ومتخذي القرار الاقتصادي. فهو يمثل ما تقتضيه الحكومة من الغير لتمويل أعمالها نظراً لعجز إيراداتها ومواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه أعمالها من نفقات. وبصفة عامة، فإن المدارس التي تناولت التأثير الاقتصادي للدين العام تتمثل في المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)، المدرسة النيوكلاسيكية، والمدرسة الكينزية. وكل من هذه المدارس اتخذت نظره مختلفة للدين العام عن الأخرى. فقد لجأت المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) إلى فكره التوازن في الموازنة العامة، وإن الدولة لا يجب أن تلجأ إلى الاقتراض إلا في الحالات معينة مثل الكوارث الطبيعية أو الحروب؛ وذلك لأن القروض تعد عبء تحمله الأجيال القادمة في دفع ضرائب أعلى من المستحقة عليهم نتيجة لتراكم الديون على الدولة. كما أن تفاقمها يؤدي إلى اضطراب في الأسواق المالية وارتفاع في سعر الفائدة وارتفاع في مستويات التضخم بشكل عام.¹ ومن بين الداعمين لهذه النظرية ريكاردو الذي أكد بأن تأثير الإنفاق الحكومي مستقلاً استقلالاً تاماً عن طريقة تمويل الحكومة وبالتالي وبما أن المستهلك عقلاني بطبيعته، فسوف يبنّي قرار استهلاكه بناء على دخلة وإن تمويل العجز عن طريق الدين العام لم يؤثر على استهلاكه وذلك لأنه سيقوم بالادخار بشكل أكبر لدفع الضرائب، فإذا قامت الحكومة بتخفيض الضرائب مع بقاء الإنفاق الحكومي ثابت سيكون في هذه الحالة معدل الادخار القومي في معزل عن معدل الضرائب.²

أما فيما يتعلق في نظرة المدرسة النيوكلاسيكية للدين العام، فقد أكدت أن استهلاك الفرد يتحدد بناءً على المستوى الأمثل للاستهلاك وبالتالي يمكن للفرد أن يقترض أو يقوم بعملية

¹ دوابه، اشرف (2016)، أزمة الدين العام المصري: رؤية تحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، تركيا، 15-20 Available at: www.eippss-eg.org

² المرجع السابق، ص10.

الإقراض، وإن تعظيم منفعة الفرد تكون في فترة محدده من حياته. وبناء على الفرضيات السابقة فإن تمويل العجز في الموازنة بالاعتماد على الدين العام يمكن أن يؤثر على كل من الاستثمار والاستهلاك وسعر الفائدة والصادرات. وبالتالي فإن تأثير الديون العامة في هذه الحالة يسمى بأثر إحلال الإقراض العام¹ ويكون هذا الأثر مختلف في حالة كون الاقتصاد مغلق أو اقتصاد مفتوح. ففي الحالة الأولى فإن الإحلال بين الضرائب والدين العام في المدى الطويل يؤدي إلى نقص المستوى التوازني لرأس المال الحقيقي وبالتالي نقص في رأس المال العامل الذي يؤدي في المحصلة إلى انخفاض في مستويات النمو الاقتصادي. أما في الحالة الثانية فإن عملية الإحلال بين الضرائب العامة والديون العامة يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات نتيجة لارتفاع قيمه العملة، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة المديونية وارتفاع خدمه الدين العام (مستوى الفائدة)، ويؤثر على دخل الأفراد ورفاهيتهم.²

إما فيما يتعلق في الدين العام في المدرسة الكنزیه التي دعت إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واستغلال الموارد الاقتصادية غير المستغلة.³ فقد بينت هذه المدرسة إن الدين العام ليس بالضرورة أن يؤدي إلى تخفيض الاستثمار بل يمكن أن تعمل هذه الديون على زيادة الطلب العام نتيجة الزيادة بالإنفاق الحكومي، مما يعمل على تحفيز المستثمرين على الاستثمار عند أي مستوى من مستويات الفائدة، فترتفع مستويات الدخل والاستثمار والفائدة، ولكن هذا يحدث عندما يكون العجز اسمياً أو مؤقتاً، أما إذا كان العجز حقيقياً فإن أثارة تكون سيئة وضارة على الاقتصاد.⁴ أما الاقتصاديات الحديثة فيعتبرون الدين العام هو مصدر لإيرادات الدولة التي

¹ دوابه، مرجع سابق، ص 10.

² ساعاتي، عبد الرحيم (1996) *الدين العام والإقراض العام: أثرهما على الرفاه*، مجله جامعه الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، مجلد 8، ص 13-21، جده، المملكة العربية السعودية.

³ أثر أحلال الدين العام: هي عملية إحلال بين الدين العام والتراكم رأس المال في الاقتصاد المغلق الذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض النمو نتجه لانخفاض رأس المال الحقيقي الوطني، والإحلال بين الدين العام والصادرات في الاقتصاد المفتوح الذي سيؤدي إلى عجز في الميزان التجاري وزيادة مديونية الدولة والأعباء المترتبة عليها وهذا كله ينعكس على الدخل المتاح لأفراد الدولة ورفاهيتهم .

⁴ عضالية، محمد، حسن عمرو، حذيفة قرالة (2015)، *هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي*، مجلة الدراسات، المجلد 42، العدد 2 الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 19-20.

ستستخدمها لتمويل نفقاتها، عندما تعجز الدولة على الحصول على الضرائب، فتلجأ للاستدانة من الأفراد أو الهيئات المحلية أو الهيئات الأجنبية أو من الدول الأخرى.¹

1.1.2 مفهوم الدين العام

هناك العديد من التعاريف للدين العام ويعود الاختلاف في التعريف إلى الغرض من الدين العام، حيث زادت أهمية هذا الدين بتغير نظرة الاقتصاديين لمفهوم الدين العام، فأصبح أداةً مساندةً للدولة لحل أزماتها عندما لا يكون هناك توافق زمني بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، أو أنه جزء من الإيرادات عندما لا تستطيع الدول فرض ضرائب أو رفع قيمتها. ومن أبرز هذه التعاريف: أن الدين العام "يمثل الأموال التي تقتريتها الحكومة من الأفراد والمؤسسات لمواجهة أحوال طارئة وتحقيق أهداف مختلفة وذلك عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة"²، كما أنه "يمثل الرصيد القائم للالتزامات المباشرة وغير المباشرة، المقيم بالدينار الأردني غير المسدد والمترتب على الحكومة تسديداً لالتزاماتها"³. ويمثل كذلك أموال الجهات العامة في الدولة من الغير لتمويل أعمالها نظراً لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه هذه الأعمال"⁴. كما عرف المشرع الفلسطيني لسنة 2005 الدين العام "على أنه الرصيد القائم للالتزامات المالية الحكومية، غير المسددة، والمترتب عليها دفعة تسديداً لالتزاماتها"⁵. والدين العام بالنسبة لآخرين "يمثل أي إنفاق لإيرادات يتم جمعها عن طريق الاقتراض وبناء عليه يعرف العجز على أنه الفرق بين مجموع الإنفاق العام وصافي الإيرادات العامة من جهة، وبين الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من جهة أخرى"⁶.

¹ الساعاتي، مرجع سابق، ص 11 .

² قاضي، حسن، رضوان العمار، محمد هاشم (2003) *تطور دور المصارف السورية المركزية لرفع كفاءة محاسبة الدين العام*، مجلة جامعه تشريف للدراسات والبحوث، مجلد 25، العدد 5، دمشق، سوريا.

³ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، "الدين العام الداخلي ولخارجي حقائق وأرقام"، عمان، الأردن. Available at: <http://www.esc.jo>

⁴ عمر، محمد (2003)، *الدين العام المفاهيم - المؤشرات - الآثار بالتطبيق على حاله مصر*، مقدم إلى ندوة إدارة الدين العام، القاهرة، مصر.

⁵ قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005 المؤرخ في 2005/11/19، جريده الوقائع الفلسطينية، العدد 66، فلسطين.

⁶ عبد النبي، نبيل (2012)، *الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية*، جامعه الأزهر، القاهرة، مصر.

وبشكل عام يمكن التوصل من هذه التعاريف إلى أن الدين العام هو الأموال التي تقوم الحكومة باقتراضها إما بغرض التنمية، أو مواجهة ظروف طارئة كالأزمات الاقتصادية التي تكون محصلتها عجز في موازنة الدولة بحيث تصبح نفقاتها أكبر من إيراداتها، فتلجأ إلى الاقتراض وتحمل نفسها أعباء الديون.

2.1.2 نشأت الدين العام

إن موضوع الدين العام من المواضيع الهامة بالنسبة للدول سواء كانت دول نامية أو دول متقدمة، فهو لا يؤثر على الاقتصاد فحسب إنما يتعدى إلى القضايا السيادية الخاصة بالدولة، أضافه إلى أنه يؤدي إلى استنفاد الموارد المالية المحلية. هنالك مصطلحات تتعلق في أسباب الدين العام، فالبعض يقوم على تقسيم الديون إلى ديون منتجة إذا استخدمت في شراء أصول تدر دخل للحكومة وتسهم في زيادة الدخل الاقتصادي أو ديون غير منتجة التي تذهب لغايات الاستهلاك، وبغض النظر عن تقسيمات الدين العام، فكما أن هنالك اختلاف في تعريف الدين العام فيوجد اختلاف في الأسباب التي تدفع الحكومة إلى الاستدانة وزياده في معدل مديونيتها أيضاً.¹

أن نشأت الدين العام تعود إلى أن الدولة تتصف بعدم التنوع والندرة الحادة في مواردها بحيث تصبح غير قادرة على توفير المدخرات، وبالتالي فإن إيراداتها العامة غير قادرة على تغطية المصاريف فتلجأ إلى الاقتراض لتغطية العجز في ميزانيتها. أو أن هناك ظروف طارئة في بلد ما مثل الحروب و كوارث طبيعية تحتاج الدولة إلى إنفاق أكبر من الحد الطبيعي للإنفاق فتلجأ إلى الاقتراض لتغطية هذا النوع من النقص. وقد تحتاج الدولة في مراحل نموها إلى إقامة بنية تحتية وإنشاءات ولا تمتلك الإمكانيات المادية والإيرادات لأقامه مثل هذه المشاريع فتلجأ إلى الاقتراض لتمويل هذا الجانب والذي من الممكن أن يعمل على تأخير مراحل نمو الدولة بدلاً من المساعدة في تقدمها.²

¹ خطيب، سعيد (2005)، مراجعة نقدية لقانون الدين العام الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، رام الله، فلسطين .

² عضالية، مرجع سابق، ص 3 .

إن قيام الدولة بزيادة وارداتها عن صادراتها بشكل كبير يؤدي إلى عجز مزمن في ميزان الميزان التجاري فتلجأ إلى الاستدانة أيضاً لحل ذلك العجز. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن سبب وجود الدين العام يعود إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية، أما الداخلية تتمثل في:

1- سعي الدول لتمويل استثماراتها لتحقيق التنمية لأنها تفتقر إلى التكنولوجيا وكثافة رأس المال فتلجأ إلى الاستدانة لتحقيق ذلك الغرض.

2- سوء استخدام القروض والمساعدات التي تحصل عليها الدول من الخارج تؤدي إلى ترسيخ المديونية وتفاقمها.

3- الفساد الإداري والمؤسسي الذي تتصف به اغلب الدول النامية .

4- الاهتمام بقطاع على حساب آخر خاصة، حيث أن اغلب الدول النامية تهتم بالقطاعات غير المنتجة والتي لا تدر دخل للدولة.¹

أما العوامل الخارجية فتتمثل فيما يلي:

1- انخفاض أسعار المواد الخام عالمياً مما عمل على تقليل حصيلة الصادرات للدول النامية والتي كانت بحاجة إلى تمويل خططها التنموية، فلجأت إلى الاقتراض من الخارج.

2- أدى الركود التضخمي وعدم السيطرة عليه من خلال السياسات المالية والنقدية إلى وجود خلل اقتصادي دفع الدولة إلى الاقتراض من الخارج.

مع وجود هذه العوامل التي بلورت الديون العامة للدول النامية كانت هناك عوامل عملت على ترسيخ هذه الديون وزيادة نسبة الدين العام والتي تتمثل في تذبذب الإنتاجية والتجارة، وهشاشة النظام المالي ومخاطر الفشل في التسديد وتوقف التدفقات النقدية الداخلة إلى الدولة.

¹ عضاليه، مرجع سابق، ص 11 .

3.1.2 أنواع الدين العام

تختلف أنواع الديون العامة وتقسيماتها باختلاف الغرض من تلك الديون، فإذا نظرنا إلى الديون من حيث إرادة الديون فإنها تقسم إلى ديون إجبارية وديون اختيارية والأصل في الدين أن يكون اختيارياً تلجأ الدولة إلى الدين الإجباري إذا كانت تعاني من تضخم أو حروب ولا ترغب في دفع نفقاتها مرة واحدة في حالة قيامها بإقامة مشروعات جديدة تطويرية، على أن تقوم بإعادة مبلغ الدين بعد انتهاء الحالة المسببة لذلك. أما إذا نظرنا إلى الدين العام من حيث استحقاق الدين فهناك ديون مؤبدة¹ وأخرى مؤقتة. تعتبر الديون المؤبدة ديون ليس لها أي تاريخ استحقاق تلزم الدولة بدفع الفائدة المترتبة عليها ولكنها غير ملزمة بدفع مبلغ الدين، بعكس الديون المؤقتة التي لها تاريخ استحقاق وتلزم الدولة بدفعها ودفع قيمة الفائدة المستحقة عليها وتكون هذه الديون إما طويلة الأجل أو قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل.² إما النوع الأهم في هذه الدراسة يتمثل في الديون العامة من حيث مصدر القروض ويمكن تقسيمها إلى:³

- 1- الدين العام الداخلي: هو ما تقتضيه الدولة من جهات محلية بالعملة الوطنية سواء من مؤسسات محليه أو أفراد أو هيئات محلية أو من البنوك.
- 2- الدين العام الخارجي: وهو مبلغ الالتزامات الفعلية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في البلد إلى غير المقيمين سندات وفاء للدين الأساسي مع فوائد أو بدونها أو دفع فائدة مع سداد المبلغ أو بدونه.

4.1.2 الآثار المترتبة على وجود الدين العام

إن تأثير أي ديون مترتبة على الدولة يعتمد على كيفية استخدام الدولة لتلك الديون، هل تقوم الدولة باستخدامها لتمويل عملية النمو وتسريع عجلة الاقتصاد أو تقوم باستخدامها في

¹ الديون المؤبدة: القرض الذي لا تلتزم الدولة بتسديده في فترة زمنية محددة وتنتهز الدولة الفرصة المواتية لتسديده مثل تحقيق فائض في الميزانية أو ترى أن أحوال السوق مناسبة من حيث أسعار الفائدة.

² محبوب، رفعت (1978)، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

³ عجلوني، محمد (2016)، *ديمومة الدين العام في الأردن*، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 23، العدد 2، جامعه اليرموك، الأردن.

تمويل مشاريع غير منتجة لا تعود على الاقتصاد بأي منفعة، وتكمن أهميه هذه النقطة في المشاكل التي تعاني منها غالبية الدول نتيجة لسوء إدارتها لديونها العامة الذي أدت إلى زيادة تخلفها وتبعيتها للدول المتقدمة وعرقلة عملية النمو والتنمية فيها. ومن الضروري لأي دولة عند وضع أي من برامج التنمية الخاصة بها البحث عن الآثار المترتبة على تلك الديون؛ حيث أنها تساعد في التنبؤ في الأزمات التي يمكن أن تحصل واختيار الوقت المناسب لتفادي تلك الأزمة أو معالجتها في حالة حصولها.¹

يمكن أن يكون للديون العامة آثار ايجابية أو سلبية تؤثر في مسيرة عملية التنمية، وتكمن الآثار السلبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن توضيحها كالتالي:²

1- الآثار السياسية

تظهر في الديون الخارجية، فتعمل الدول الدائنة على استخدام هذه الديون للسيطرة على الدول المدينة والتحكم فيها وبمواردها وتؤثر على سلطه وسيادة الدولة، فتتعرض الدولة لتدخل خارجي من صندوق النقد الدولي عن طريق برنامج إصلاح خاص بها ولكن أكثر الدول التي اتبعت هذه البرامج زادت من حدة مديونيتها بدل من تخفيفها وحل العجز في ميزانيتها.

2- الآثار الاقتصادية

أ- يؤثر الدين العام بشكل مباشر أو غير مباشر على عمليات الادخار في معظم الدول النامية.
ب- يؤدي الدين العام إلى استنزاف الموارد المالية للدولة فتصبح غير قادرة على الإنتاج وليس لها إمكانيات لذلك يزداد إعتماؤها على العالم الخارجي في الحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الواردات على حساب الصادرات فيحدث عجز في الميزان التجاري.

¹ حريتي، فضيلة (2006-2005)، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالت بعض الدول المدينة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

² محمد، مصطفى (2004)، الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية، شبكة الجزيرة الإسلامية، دبي، المملكة العربية

ت- من الآثار الاقتصادية للدين العام مشكله سعر الصرف فالدولة تحصل على قرض بسعر صرف معين وتسدده بسعر صرف آخر مما يزيد من أعباء خدمه الدين العام.

3- الآثار الاجتماعية

تتمثل في أن الدول تحصل على الدين في زمن وتسدده في زمن آخر فإذا قامت باستخدامه في المشاريع الإنتاجية فانه سيزيد من رفاهية الأجيال القادمة، أما إذا قامت باستخدامها في مشاريع استهلاكية واغلب الدول النامية تقوم بذلك فانه سيقفل من رفاهية الأجيال القادمة ويحملهم عبء إضافي نتيجة لزيادة الضرائب المترتبة عليهم.

5.1.2 طرق معالجه الدين العام (تجارب الدول الأخرى)

تعتبر المديونية من الأزمات الاقتصادية الخائفة التي تهدد الأمن المجتمعي لذلك يجب على الدول التعرف على الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذه الأزمة والعمل على وضع سياسات لإصلاحها، وكان هناك تجارب للعديد من الدول حول ذلك ومن بين هذه التجارب:-

1.5.1.2 تجربه تركيا

تعرضت تركيا للكثير من الأزمات الاقتصادية والسياسية في الفترة الزمنية ما بين (2001-2009)، وان سبب تلك الأزمات هو أن البنوك الحكومية كانت لا تمنح القروض للمشروعات على أساس الضمان، إنما كانت تمنحها على أساس الانتماء السياسي لأصحابها. وتكون هذه القروض بناء على ضغط البرلمان أو السياسيين على البنوك لمنح شخص أو جهة ما قرضاً، قد يتعثر الشخص في سداد هذا القرض مع ذلك يطلب من البنك المركزي الرأفة مع البنوك والقروض المتعثرة، مما يضطر الحكومة إلى إصدار النقود دون غطاء لتغطية العجز المالي حيث أدى هذا إلى ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير في تلك الفترة، وأدى أيضاً إلى تفاقم الدين العام بشكل كبير وخطير.¹

¹خولي، معمر(2011)، الإصلاح الداخلي في تركيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، قطر available at www.dohainstitute.org

عملت تركيا على تغيير الكثير من مبادئ الإصلاح التي فرضها صندوق النقد الدولي لإصلاح الأزمة التركية وعلاج المشاكل المديونية فقامت بالعمل بنظام الصرف المرن بدل من نظام الصرف الثابت الذي كان سائداً فيها، واهتمت بقطاعها الخاص وعملت على تمكينه، وعملت على إقامة بنية تحتية جيدة وقوية، وتحقيق العدالة في مختلف القطاعات والمؤسسات. إن هذه الإصلاحات عملت على تحسين وضع تركيا بشكل كبير وعملت أيضاً على استغلال الأموال التي تحصل عليها من الخارج في المشاريع الاستثمارية التي تعود عليها بمنافع يمكن من خلالها سداد هذه الديون. إن أهم ما حققته تركيا في هذه المرحلة هو انخفاض التضخم والتراجع الكبير في نسبة ديونها، فقد تراجع الدين العام إلى أكثر من النصف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وانتقلت تركيا إلى دولة مانحة بعد أن كانت دولة تستقبل المعونات والمساعدات من الدول كل هذا عمل على تشجيع المستثمرين على الاستثمار بها مما ساعد على تسريع مستويات التنمية فيها.¹

2.5.1.2 تجربة البرازيل

لقد مر الاقتصاد البرازيلي بعده مراحل ومن بين هذه المراحل مرحلة الاقتراض المفرط والمتهور التي قامت بها الحكومة العسكرية في عام 1960 حيث واجهت الدولة في هذه المرحلة ما يسمى بأزمة الديون يصعب التحكم بها، مما عمل على تراجع معدلات نمو الاقتصاد البرازيلي، وواجهت البرازيل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت الدولة على الاقتراض من الخارج لسد حاجاتها الأساسية مما زاد من ديون الدولة وتراجعت ثقة الدول فيها، فقلت الاستثمارات الأجنبية وكذلك استثمارات الشركات المحلية، وأصبحت رؤوس الأموال تتجه إلى الخارج، وبالمحصلة زادت معدلات الفقر والبطالة، وأصبحت البرازيل غير قادرة على تسديد ديونها وتعاني من أزمات اقتصادية كبيره يصعب حلها.²

¹ معمر، مرجع سابق، ص10.

² مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (2013)، تقرير حول تجربه البرازيل وإمكان استفادة مصر منها، الرياض، المملكة العربية السعودية.

اتبعت البرازيل سياسة تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في البرازيل وتتمثل هذه السياسة في خفض الإنفاق (سياسة التقشف)، والعمل على تعديل سياسة الإنفاق بما يتلاءم مع جميع طبقات المجتمع. إن هذا البرنامج الذي اتبعته البرازيل ساعد على التقليل من الدين العام سواء كان داخلي أم خارجي وعمل على التقليل من حجم الفقر، وتسريع عجلة النمو الاقتصادي وازدهار الدولة.¹

3.5.1.2 تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

يعد الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاديات في العالم، حيث يبلغ ناتجة المحلي حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعد المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي.²

تظهر المؤشرات الاحصائية إن الدين العام الأمريكي هو دين طويل الأجل بدأ عندما قامت الدولة بتمويل الحرب ضد بريطانيا في عام 1864 ومنذ ذلك الوقت والدين العام الأمريكي في ارتفاع مستمر، وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على السندات الحكومية في تمويل ديونها، إن هذه الديون تعمل على عرقلة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الأزمة الحالية. إن التوسع في الدين العام الأمريكي يضاف إليه تعثر الولايات المتحدة الأمريكية في سداد ديونها، كل هذا سيعمل على زيادة المخاوف لدى مالكي سندات الخزينة الأمريكية مما يدفعهم إلى بيع هذه السندات فتتخفص قيمتها وتزيد سعر الفائدة عليها، ويؤدي أيضا إلى هبوط سعر صرف الدولار وتحويل الاستثمارات إلى الخارج. إن استمرار هذا الوضع وتزايد الدين بشكل كبير سيؤدي إلى إيجاد ما يسمى بفقاعة الدين العام، وانفجار هذه الفقاعة سيؤثر على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.³

¹ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مرجع سابق، ص 30.

² البيضاني، جليل (2013)، *سقف الدين الأمريكي والنظام النقدي الدولي*، مجله العلوم الاقتصادية، العدد 32، جامعه البصرة، العراق.

³ البيضاني، مرجع سابق، ص 25.

قام اقتصاد الفكر الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية بإيجاد سياسة إصلاح حديثه تساعد الولايات المتحدة على حل أزمتها وعلاج مشكلة مديونيتها والتخفيف من حدتها من خلال توحيد الاقتصاد الرأسمالي، وتوجيه الاستثمارات إلى استثمارات تصب في مصلحة المجتمع، والعمل على إعادة صياغة النظام النقدي والمالي وتحقيق التوازنات بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة وبين الاستهلاك والاستثمار من جهة أخرى وتعديل بنية المؤسسات الاقتصادية الجديدة.

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 الدراسات العربية

دراسة إبراهيم (2015)¹ تناولت هذه الدراسة تأثير العجز في الموازنة المصرية وتأثيرها على تراكم الدين العام باستخدام التكامل المشترك، وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي لعرض تطور الدين العام والعجز في الموازنة وأيضاً تعتمد على المنهج القياسي باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع، ونموذج الانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين العجز في الموازنة والدين الخارجي في مصر لتقدير تلك العلاقة. وأوصت هذه الدراسة بضرورة أعاده النظر في تقديرات النفقات وجعلها أكثر دقة وواقعية وأنة يجب أعاده النظر في هيكل الميزان التجاري وخاصة جانب المستوردات وذلك من خلال الاستغناء عن السلع الكمالية واستخدام الدعم بالشكل الأمثل ليصل إلى مستحقه، كما أوصت بضرورة العمل على توجيه الإنتاج المحلي نحو المشاريع الاستثمارية لا الاستهلاكية من اجل الزيادة في مصادر التمويل وتغطية العجز.

حباشنه، المجالي، القرالة (2015)² تحدثت هذه الدراسة عن عبء الدين العام على الاقتصاد الأردني وعن العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في الأردن في الفترة الزمنية (1980-

¹ إبراهيم، نفين (2015)، أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية، مجلة البحوث الاقتصادية عربية، العدد 71، كلية التجارة، جامعة الأزهر، غزة: فلسطين.

² حباشنه، فضل، خالد المجالي، حذيفة القراله (2015) الدين عبء المديونية على الاقتصاد الأردني خلاف الفترة (1980-2011)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مجلد 2 العدد 1، الأردن.

(2011)، واستخدمت نموذج التكامل المشترك لجوهانسون واختبار ديكي فولر واختبار جرينجر لقياس العلاقة بين المتغيرات. توصلت الدراسة إلى أن تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي هو تأثير سلبي على المدى الطويل وأنه يجب على الدولة أن تركز على دراسة الدين العام الداخلي وتضع سياسات تستهدف حل مشاكل الديون الداخلية لأنها تشكل الجزء الأكبر من الدين العام الأردني.

دراسة عضايلة، عمري، قرالة (2015)¹ تناولت هذه الدراسة هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي، واستخدمت منهجية التكامل المشترك، واختبار نموذج تصحيح الخطأ ونموذج المربعات الصغرى بهدف التعرف على علاقة الدين الداخلي والخارجي مع النمو الاقتصادي المتمثل بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي. حيث أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في عملية الاقتراض وربط القروض الخارجية بالعمليات الإنتاجية وذلك للتخلص من عملية التضخم في المديونية

دراسة سلطة النقد الفلسطينية (2015)² تناولت هذه الدراسة تطور الدين العام الحكومة الفلسطينية بشقية الداخلي والخارجي في عام 2014 والتطورات الحاصلة في أسعار الفائدة المتعلقة في ذلك الدين. اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي لتحليل التطور في الدين العام. وأوصت الدراسة بأن التمويل الذي تحصل عليه الحكومة يجب أن يكون بعملة الشيك الإسرائيلي وذلك بهدف تجنب التقلب في أسعار صرف الدولار الأمريكي عالمياً، كما أوصت بضرورة أن تقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات والتدابير المتعلقة بترشيد النفقات وتحسين جانب الإيرادات عن طريق محاربة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وتعديل التحصيلات الضريبية المتعلقة بالمقاصة والمعاملات مع الجانب الإسرائيلية والعمل على تحسينها وذلك لان هذه الإيرادات تعد المصب الأساسي لإيراد الدولة.

¹ عضايلة محمد، حسن عمرو، حذيفة قرالة (2015)، *هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي*، مجلة الدراسات، المجلد 42، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

² سلطة النقد الفلسطينية (2012)، *تقرير استدامة الدين العام*، دائرة البحوث والدراسات النقدية، رام الله: فلسطين.

دراسة طلب، سجوه (2015)¹ تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع استدامة الدين العام والنماذج القياسية الخاصة لقياس هذه الاستدامة، حيث اعتمدت على اختبارات ذات البعد الاحتمالي للقيمة الحالية للموازنة للكشف عن استقرار الموازنة والدين العام، وأوصت الدراسة ضرورة اختيار الاختبار المناسب في عملية قياس استدامة الدين العام لأن هناك احتمالية حدوث نقطه توقف هيكلية في الزمن مما يجعل الدين وكأنه ظهر في فترة قصيرة الأجل وهذا الأمر مستحيل والدليل على ذلك أزمة الديون في الولايات المتحدة الأمريكية التي دلت الاختبارات على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على استدامة دينها إلا أنها أصبحت غير قادرة على سداد مديونيتها في عام 2013 مما اضطرها إلى زيادة ديونها. كما ان هناك ضرورة لاختلاف سقف الدين من دولة إلى أخرى سواء في المدى الطويل ام في المدى القصير.

دراسة مد الله، العجله (2013)² تناولت هذه الدراسة تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية وتحديد مؤشرات وتدابيره، حيث لجأت هذه الدراسة إلى استخدام المنهج التحليلي لتحليل الظواهر واختبارها، وأوصت بضرورة وضع استراتيجيه يتم فيها ملائمة حجم الاقتراض مع القدرات المالية المتاحة وإصدار سندات للمؤسسات المالية والقطاع الخاص تساعد على حل هذه الأزمة، وتوجيه القروض الخارجية كقروض الميسرة للقطاعات الإنتاجية وتطوير البنى التحتية وتعزيز الاستثمار.

2.2.2 الدراسات الأجنبية

دراسة Afonso, Alves (2014)³ تناولت هذه الدراسة تأثير الدين الحكومي على النمو الاقتصادي في البلدان الأوروبية، واستخدمت الدراسة نموذج سولو والنموذج الخطي المتعدد في قياس تلك العلاقة، وأوصت انه على كل دولة اعتبار الدين العام شيء ايجابي كالمحفز لزيادة

¹ طلب، محمد، محمد سجوة (2015)، *الاستدامة المالية للدين العام: النماذج القياسية وأهم النتائج*، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 58، ص 127-182، أسبوط، مصر.

² مدله، سمير، مازن عجلة (2013) *تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية*، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، ص 263-292.

³ Afonso, Antonio, Jose Alves, (2014), "The Role of Government Debt in Economic Growth", Working Paper, LISBA School economic and management: www.iseg.ulisboa.pt

الطلب والنمو وان يكون لكل اقتصاد آليات للتعامل مع ذلك الدين حتى يصبح الدين النقطة ليست الأكثر إلحاحاً في جدول أعمال السياسيين، كما انه يجب التركيز على مدى كفاءة كل اقتصاد في تحسين مساره الاقتصادي لمنع الآثار السلبية للديون السيادية.

دراسة (2015) Blake¹ هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في جامايكا، وقامت باستخدام نموذج وصفي عن طريق استخدام بيانات ربع سنوية للديون والنتائج المحلي الإجمالي، واعتمدت أيضاً على التحليل الكمي باستخدام الانحدار المتعدد، وفي النهاية أوصت الدراسة بضرورة التخفيف من العبء الضريبي لتحسين الاستثمار وبالتالي تحسين النمو الاقتصادي كما يجب العمل على تنفيذ سياسات مالية واقتصادية سليمة تعمل على الحد من تعرض البلاد إلى الديون الخارجية.

دراسة (2015) Calderon,Fuentes² تناولت هذه الدراسة تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تحسين ذلك التأثير، وقامت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي في عملية تحليل البيانات المتعلقة بالنتائج المحلي لإجمالي الدين العام. وأوصت انه يجب العمل على تحسين نوعية المؤسسات الحكومية والسياسات الموجهة للخارج للحد من التأثير السلبي للدين العام على النمو الاقتصادي، وإلى أنه الأجدر بالحكومة إن تقوم بدراسة تأثير الدين العام على مرونة الاقتصاد ضد التقلبات الخارجية وقدرتها على تخفيف الصدمات السلبية والعمل على تحسين المساواة في الدخل وتقليل الفقر.

دراسة (2010) Checherita,Rother³ تناولت هذه الدراسة = تأثير ارتفاع الدين العام على النمو الاقتصادي في منطقة اليورو عن طريق دراسة اثر الدين الحكومي على الناتج المحلي

¹ Blake, Tarick (2015), "Investigating the Impact of Public Debt on Economic Growth in Jamaica", Working Paper, Monitoring Department, Bank Jamaica, Available at www.boj.org.jm.

² Calderon, Ceser and Rodrigo Fuentes (2013), "Government debt and economic growth ", IDB Working Paper Series NO.IDB-WP-424, Inter- American Development Bank, New York, Washington D.C, USA.

³ CHEcherita, Cristina and Philipp Rother (2010), "The impact of high and growing government debt on economic growth an empirical investigation for the euro ", European Central Bank, Frankfurt, Germany, bag22.

الإجمالي للفرد الواحد، واعتمدت على النموذج التحليلي لتقدير البيانات، وأوصت بأن السياسات التي تضعها الدولة يجب أن تكون على المدى الطويل والقصير ولا يقتصر على المدى القصير واللحظي فقط.

دراسة **Irons, Bivens(2010)**¹ تناولت هذه الورقة تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأمريكي. والعيوب النظرية والعلمية لسداد الديون، وبينت أنه يوجد ارتباط بين الدين العام والنمو الاقتصادي عند مستويات منخفضة أو معتدلة من الدين وبينت أن أي سياسة توضع على هذا الأساس هي سياسات غير صحيحة. استخدمت هذه الدراسة التحليل الوصفي من خلال أخذ سلاسل زمنية مقطعية لعينة البحث. توصلت الدراسة إلى أن صانعي السياسات يجب أن يعلموا بأن هنالك نسبة محددة من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعند هذه النسبة يمكن أن نقول أن الدين العام له تأثير على النمو الاقتصادي ولكن على مر الزمن لا يوجد سبب يبين أن الدين العام يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.

دراسة **Minea,Parent (2012)**² تطرقت هذه الدراسة إلى تأثير الدين الحكومي على النمو الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي، وقامت باستخدام النماذج الاقتصادية المختلفة، منها القياسي لقياس تطور الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأوصت أنه قبل التوصل إلى نتيجة أن الدين العام يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل سلبي، يجب على المختصين إيجاد دالة تؤكد تلك النتائج بشكل قاطع.

دراسة **Mencinger, Aristovnik and Verbic (2014)**³ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير استدامة الدين العام على النمو الاقتصادي في أوروبا التي تعد بؤره الديون

¹ Irons, Johan and Josh Bivens,(2010)" Government Debt and Economic Growth Overreaching Claims of Debt "Threshold" Suffer from Theoretical and Empirical Flaws",working paper, Economic Policy Institution,us

² Minea,Alexandru and Antoine Parent (2012)," Is high public debt always harmful to economic growth?", Reinhart and Rogoff and some Complex non-linearity", CN.R.S, University, Paris, France.

³ MencingerI,Jernej, Aleksander Aristovnik, and Miroslav Verbic (2014)," The Impact of Growing Public Debt on Economic Growth in the European Union" journal of Amfiteatru Economic, 16(2014), 35, pp. 403-414.[Available atwww.amfiteatruconomic.ro](http://www.amfiteatruconomic.ro).

السيادية. حيث اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي في عملية القياس باستخدام داله الانحدار المتعدد، وتوصلت إلى أن تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي ليس دائماً سلبياً كما تظهر الكثير من الدراسات، إنما يمكن ان يكون سلبياً في بعض الدول، وإيجابياً في دول أخرى، وليس له تأثيراً في بعض الدول. ومثلتها بالحرف (U) كدليل على عدم استقرار العلاقة لجميع الدول، وانه يجب على الباحثين البحث عن القنوات التي تجعل للدين العام ذو تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي.

دراسة **Painzza, Presbitero(2013)**¹ تناولت هذه الورقة مساحاً للنمو الاقتصادي والدين العام لدول متقدمة والعديد من المفاهيم والقضايا الخاصة بتعريف الدين العام. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمي في عملية قياس الدين العام والنمو لتلك الدول واعتمدت أيضاً على النماذج السابقة في عملية التحليل. وفي النهاية أوصت الدراسة أنه يجب الفصل بين المدى الطويل وال المدى القصير في عملية قياس تأثير الديون على الناتج المحلي الإجمالي وأنه يجب استخدام النماذج غير الخطية في عملية القياس وذلك لتحديد الأثر بشكل أدق وبناء سياسات فاعلة قادرة على حل تلك الأزمة.

¹ Panizza, Ugo and Andrea Presbitero(2013)," *Public Debt and Economic Growth in Advanced Economies: A survey*", Swiss Journal of Economics and Statistics (SJES), Swiss Society of Economics and Statistics (SSES), vol. 149(II), pages 175-204, June.

الفصل الثالث

الدين العام في الاقتصاد الفلسطيني
(أنواعه، أسبابه، آثاره، طرق علاجه)

الفصل الثالث

الدين العام في الاقتصاد الفلسطيني (أنواعه، أسبابه، أثره، طرق علاجه)

تعاني فلسطين كغيرها من الدول النامية منذ نشأتها من مشاكل هيكلية في اقتصادها من ضمن هذه المشاكل العجز المزمن في موازنتها العامة، فهي غير قادرة على تقليل وترشيد نفقاتها نتيجة لارتفاع مستويات البطالة، وارتفاع الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، ونفقات الأسر الفقيرة وغيرها من النفقات. كما أنها غير قادرة على التحكم بحجم إيراداتها لان الجانب الإسرائيلي يتحكم بالجزء الأكبر من جانب المقاصة. يضاف إلى ذلك أن أكثر المساعدات التي تأتي إليها يتحكم بها الجانب الإسرائيلي أو الدول المانحة. بحيث لا تعمل على المساهمة في عملية النمو، كما أنها تتأثر بالأوضاع الاقتصادية للدول المانحة. كل ذلك أدى إلى وجود عجز مالي للحكومة الفلسطينية مما اضطرها إلى الاقتراض من الداخل والخارج لسد ذلك العجز.¹

مع بداية وجود السلطة الفلسطينية في عام 1997 وحتى عام 2000 تم المحافظه على مستويات الدين العام الفلسطيني في حدود السقف المحدد له. ولم يتجاوز ذلك السقف المسموح به للدين (40% من الناتج المحلي الإجمالي)، واستمر الاقتصاد الفلسطيني باعتماده على موارده الذاتية والمساعدات الذي كان يحصل عليها من الخارج في سد احتياجاته وتغطية نفقاته في تلك الفترة.² ما بعد عام 2000 بدأت مستويات الدين العام في فلسطين في الارتفاع المستمر باستثناء عامي 2002 و 2006 التي شهدت فيها انخفاض في دينها العام نتيجة لانخفاض ديونها المحلية. بعد تلك الفترة أصبح الدين العام يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولكن في الآونة الأخيرة نتيجة لبرامج الإصلاح التي اتبعتها الحكومة الفلسطينية وسياسة تقليل النفقات التي تبنتها أصبح الدين العام الفلسطيني يزيد ولكن بشكل متناقص عن السنوات التي سبقتها.³

¹سلطة النقد الفلسطينية (2015)، تطورات الدين العام الحكومي الربع الرابع 2014، رام الله، فلسطين.
Available at: <http://www.pma.ps>

²معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس (2005)، مراجعه نقدية لقانون الدين العام الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
Available at: www.info.wafa.ps

³عبد الرزاق، عمر (2016)، تقييم السياسات المالية لسلطة الوطنية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، رام الله، فلسطين.
Available at: <http://www.mas.ps>

تكمّن المشكلة في الدين العام في فلسطين في جانب المتأخرات حيث انه لا يدخل هذا البند في عملية احتساب الدين العام وبالتالي يظهر الدين العام اقل من الواقع بالمقارنة مع الدول الجوار، لذلك فان الدين العام الفلسطيني يحتاج حلول سريعة وجذرية.¹

1.3 نشأت الدين العام في الاقتصاد الفلسطيني

يمثل الدين العام الحكومي في فلسطين الالتزامات المترتبة على الحكومة الفلسطينية اتجاه الجهات الأخرى، سواء كانت جهات داخلية أم جهات خارجية. إن من أهم أسباب ارتفاع الدين الحكومي الفلسطيني القيود والعوامل الاقتصادية منها: -ضعف الصادرات، وارتفاع مستويات الاستيراد، وانخفاض المدخرات العامة والخاصة، وضعف البنية التحتية، والفساد المؤسسي، كل ذلك دعا السلطة الفلسطينية إلى التفكير الجاد في إدارة الدين العام الفلسطيني حتى يتم تداركه قبل تزايد أزمة المديونية والأعباء المترتبة عليه.²

يلاحظ من الجدول (1.3) وتبعاً لبيانات سلطه النقد الفلسطينية ارتفاع الدين في الفترة (2000 - 2015). حيث إزداد الدين العام بنسبه 17.665 % سنوياً ليصل إلى 2483.7 مليون دولار في 2016 في ذلك العام، ويبلغ إجمالي الدين العام في فلسطين ما يعادل 31% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (1.3) إجمالي الدين العام في الاقتصاد الفلسطيني في الفتره بين 2000-2017 بالمليون دولار.³

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
اجمالي الدين العام	863.0	872.6	749.1	849.7	1,002.2	1,196.9
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اجمالي الدين العام	1,092.0	1,451.4	1,557.4	1,736.1	1,882.8	2,212.9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الدين العام	2,482.6	2,376.3	2,216.9	2,537.3	2,483.7	2,543.0

المصدر: الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، احصائيات عام 2017، 2017/7/24.

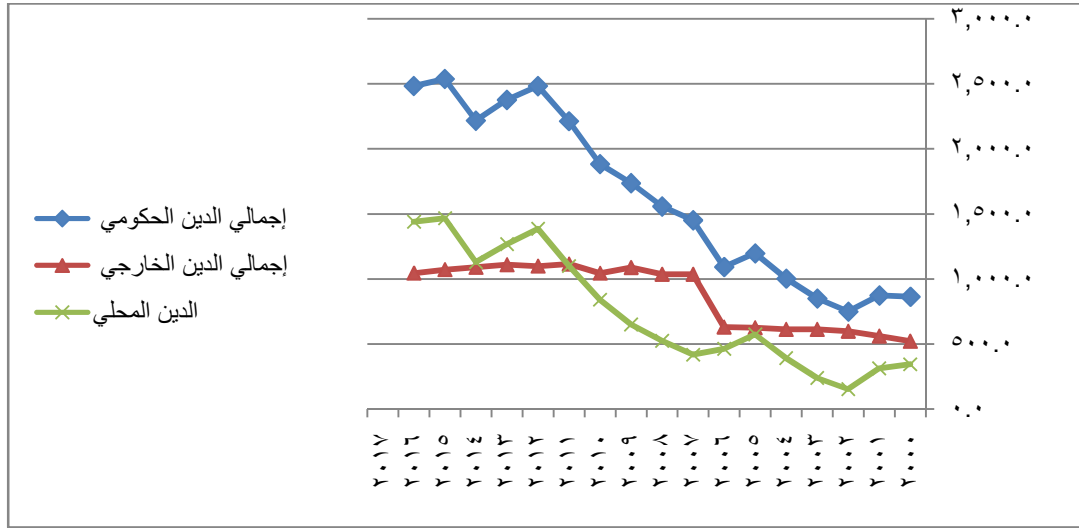
¹ عبد الرازق، مرجع سابق، ص 28

² سلطه النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص 28

³ سلطة النقد الفلسطينية (2016)، التقارير السنوية، 2017/2/24. Available at www.pma.ps

إن الزيادة في الدين العام في فلسطين عبر السنوات السابقة يعود إلى الزيادة في الدين العام الخارجي والدين العام الداخلي وذلك حسب الظروف التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني.

عند مقارنة مستويات الدين العام الداخلي والخارجي نلاحظ أن الحصة الأكبر من الدين للاقتصاد الفلسطيني هي دين عام داخلي كما يظهر في الشكل البياني رقم (1.3)



شكل (1.3): قيمة الدين العام الداخلي والخارجي من إجمالي الدين العام (2000-2016) بالمليون دولار

المصدر: إعداد الباحثة من خلال بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية للسنوات 2000-2016.

يلاحظ من الرسم البياني ارتفاع إجمالي الدين العام في عام 2004 ليصل إلى (1002.2) مليون دولار أي أنه إزداد بما يعادل 17% عن العام السابق ويعزى السبب في هذا لارتفاع إلى عاملين أساسيين: -الأول يتمثل في أن فلسطين كانت قد خرجت من الانتفاضة الثانية وكانت بحاجة إلى زيادة الإنفاق لأقامه البنية التحتية فاضطرت إلى الاستدانة من البنوك مما زاد حجم الديون الداخلية. أما العامل الثاني فيتمثل في أن الحكومة قامت بوضع قانون الخدمة المدنية، وهو قانون يهدف إلى وضع سياسات توصيف، وتحديد احتياجات الوظيفة ووضع سياسات لإدارة الموارد البشرية، وتعزيز دور المؤسسات في اتخاذ القرار، وتحقيق العدالة وتساوي الفرص في سياسة التوظيف مما يستهدف زيادة الإنفاق لموظفي القطاع العام فلبأت الحكومة إلى الاستدانة من البنوك لتغطية تلك المصاريف.¹

¹ شاكر صرصور، مقابله شخصية ، مدير الدائرة الاقتصادية، سلطة النقد الفلسطينية، 2018/2/7

استمر الدين العام في ارتفاع مستمر حتى عام 2007 ليصل إلى (1451.4) مليون دولار أي نما بحوالي (32%) عن العام السابق، وكانت هناك فجوة كبيرة بين الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي في ذلك العام، فانخفض الدين العام الداخلي بحوالي (98%) وارتفع الدين العام الخارجي بحوالي (64%) عن العام السابق ويعود ذلك إلى سببين أساسيين: - الأول يتمثل في الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحجيم المساعدات في تلك الفترة.¹ أما السبب الثاني يتمثل في تسجيل الأموال في صندوق الأقصى الفلسطيني على أنها دين فهي في السابق كانت تسجل على أنها مساعدات غير قابلة للسداد.

في عام 2011 استمر الدين العام في الارتفاع حتى وصل إلى (2212.9) مليون دولار أي نما بمقدار (17.5%) عن العام السابق حيث نما الدين الخارجي بمعدل (6.8%) بينما نما الدين الداخلي بمعدل (30%)، ويعود ذلك إلى فكرة ال 2000 مشروع التي قامت بها الحكومة لدعم الاستثمار داخل الدولة، فاضطرت إلى الاستدانة من المصارف المحلية لتمويل تلك المشاريع وكان الدين المحلي هو السبب في ارتفاع نسبة الدين في تلك الفترة. وفي عام 2012 ارتفع الدين العام إلى (2482.6) مليون دولار أي نما حوالي (12%) عن العام السابق، وحيث نما الدين المحلي بمقدار (26%) بينما نما الدين الخارجي بمقدار (1.4%)، ويعود ذلك إلى إعلان الدولة الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية، فعملت إسرائيل على وقف المنح والمساعدات الممنوحة لفلسطين، حيث أدى ذلك إلى انخفاض في الإيرادات الحكومية، يضاف إليه حقيقة أن الحكومة الفلسطينية كانت قد خرجت من حرب في تلك الفترة، وعليه فهي بحاجة إلى أموال لتغطية المصاريف المترتبة عن الحرب، مما جعلها تلجأ إلى المصارف المحلية لتغطية كل تلك المصاريف أي أن الزيادة في الدين العام في ذلك العام يعود إلى الزيادة في الدين المحلي.²

في عام 2014 انخفض الدين المحلي إلى (2216.9) مليون دولار أي حوالي (67%)، وانخفضت نسبة الدين الخارجي والداخلي بمعدل (1.7%) و (11%) على التوالي مقارنة بالعام

¹ صرصور، مرجع سابق، ص 31.

² المرجع السابق، ص 31.

السابق يعود ذلك إلى توجه الحكومة إلى تقليل عملية الاستدانة وتحقيق زيادة في الإيرادات المحلية، أدى ذلك إلى توسيع القاعدة المالية وزاد من الإيرادات الضريبية وإيرادات المقاصة مما أدى إلى تقليل حجم الدين في تلك السنة، وفي عام 2015 عاود الدين العام إلى الارتفاع ليصل إلى (2537.3) مليون دولار. فنما بما يعادل (14%) وبلغت نسبة نمو الدين الداخلي (30%) بينما انخفض الدين الخارجي بمعدل (1.6%). يعود السبب وراء ذلك إلى أن الحكومة الإسرائيلية رفضت أن تدفع إيرادات المقاصة في الأشهر الثلاثة الأولى من ذلك العام، لذا قلّت إيرادات الحكومة الفلسطينية مما دفعها إلى القيام بالاستدانة من المصارف المحلية لتغطية التزاماتها. في عام 2016 وحتى يومنا هذا أصبح هناك استقرار نوعاً ما في الدين العام نتيجة لتسديد الحكومة جزء من ديونها للقطاع الخاص.¹

2.3 أنواع الدين العام في الاقتصاد الفلسطيني

تختلف أنواع الديون العامة باختلاف الغرض من تلك الديون، وهناك العديد من التقسيمات للديون العامة ولكن أغلب الدول ومنها فلسطين تتفق بأن الدين العام يقسم إلى دين عام داخلي ودين عام خارجي .

1.2.3 الدين العام الداخلي

يمثل الدين العام الداخلي ما يستحق على القطاعات الفلسطينية لصالح المقيمين (سلطه النقد والمصارف والمؤسسات الأخرى). حيث يلاحظ أن هناك ارتفاع في الدين العام الداخلي في الفترة (2000-2016) حيث بلغ قيمته في عام 2000 (342.8 مليون دولار) ليصل إلى 1439.8 مليون دولار في عام 2016 أي ارتفع بمعدل سنوي 1.8% كما يظهر في الجدول رقم (2.3)

¹ المرجع السابق، ص 31.

جدول (2.3) إجمالي الدين العام الداخلي للفترة بين 2000-2016 بالمليون دولار¹

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
اجمالي الدين العام الداخلي	342.8	312.9	151.9	238.7	391.2	572.6
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اجمالي الدين العام الداخلي	462.6	417.0	523.1	649.2	839.6	1,098.6
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	---
اجمالي الدين العام الداخلي	1,384.7	1,267.6	1,128.0	1,466.5	1,439.8	---

المصدر: الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، إحصائيات عام 2016، 2017/7/24.

2.2.3 الدين العام الخارجي

يعرف على أنه الدين المستحق على القطاعات الفلسطينية لصالح غير المقيمين وذلك يشمل (القروض الثنائية، المؤسسات الدولية والإقليمية، المؤسسات المالية العربية). حيث يلاحظ أن هناك ارتفاع في الدين العام الخارجي في الفترة ما بين عام (2000 - 2016) حيث بلغت في عام 2000 (520.1) مليون دولار لتصل إلى 1439.8 مليون دولار في عام 2016 كما يظهر في الجدول رقم (4.3) مع أن الفترة الممتدة بين عامي (2008-2016) شهدت استقراراً نسبياً يعزى إلى أن النسبة الأكبر من الديون الخارجية تسجل في فلسطين على أنها مساعدات وليست دين عام.²

¹ سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص28.

² جمال خنفر، مقابله شخصية، مسؤول التحليل الاقتصادي، سلطة النقد الفلسطينية، 2/2/7

جدول (3.3) إجمالي الدين العام الخارجي في الفترة بين 2000-2016 بالمليون دولار¹

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
اجمالي الدين العام الخارجي	520.1	559.7	597.2	611.0	611.0	624.3
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اجمالي الدين العام الخارجي	629.4	1,034.4	1,034.4	1,086.9	1,043.3	1,114.3
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الدين العام الخارجي	1,097.9	1,108.7	1,088.9	1,070.8	1,043.9	1,041.9

المصدر: البيانات الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية احصيات عام 2016، 2017/7/24

مصادر الدين العام الداخلي في فلسطين

تتكون مصادر الدين العام الداخلي في فلسطين من القروض من البنوك التجارية، وقروض هيئة البترول، وقروض عامه أخرى بحيث احتلت القروض من البنوك المرتبة الأولى في تلك المصادر.

جدول (4.3) مصادر الدين العام الداخلي للفترة بين 2014-2017 بالمليون شيكل²

السنوات	قروض البنوك	قروض هيئة البترول	قروض عامه اخرى
2014	246.9	705.7	52.3
2015	798.9	220.7	13.4
2016	314.4	872.2	52.3
2017	283.4	859.1	52.3

المصدر : الموقع الالكتروني لوزارة المالية الفلسطينية ، بيانات عام 2017 2017/7/24

حيث يظهر الجدول (4.3) مصادر الدين العام الداخلي تبعا لتقارير وزارة المالية. حيث بلغت القروض من البنوك في عام 2017 ما يعادل (283.4) مليون شيكل، أما القروض من هيئة البترول فبلغت (859.1) مليون شيكل، فيما بلغت القروض من المؤسسات العامة الأخرى

¹ سلطه النقد الفلسطينية ، مرجع سابق، ص28

² وزارة المالية الفلسطينية ، بيانات مالية سنوية ، 2017/7/24، Avilabal at www.mof.gov.ps

ما يعادل (52.3) مليون شيكل، وحسب ما يتضح أن الحصة الأكبر من الدين العام الداخلي يعود إلى القروض من البنوك ما بين طويلة الأجل وقصيرة الأجل، ثم تليها القروض من هيئة البترول التي غالباً ما تكون قروض قصيرة الأجل، أما قروض المؤسسات العامة الأخرى قصيرة الأجل فإنها تشكل نسبة لا تكاد تذكر من الدين الداخلي.

في حين أن أهم مكونات الدين العام الداخلي في فلسطين هي من القروض، والجاري المدين، وقروض المؤسسات الأخرى بحيث احتل الجاري المدين الحصة الأكبر من تلك المكونات فيما شكلت قروض المؤسسات الأخرى جزءاً لا يكاد يذكر.

جدول (5.3) مكونات الدين العام الداخلي في فلسطين للفترة بين 2015-2017 بالمليون شيكل¹

السنوات	قروض	جاري مدين	قروض من مؤسسات أخرى
2015	124.0	433.5	15
2016	112.3	382.7	13.6
2017	114.4	424.9	13.4

المصدر : الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، بيانات عام 2017، 2016/7/24

حيث يظهر الجدول رقم (5.3) توزيع القروض بين جاري مدين وقروض، وقروض المؤسسات الأخرى حسب تقارير سلطه النقد الفلسطينية، ويلاحظ أن الحصة الأكبر من الدين المحلي يعود إلى الجاري المدين بنسبة 79% من الدين المحلي في 2017، تليها القروض بنسبة 29% وهي ثابتة تقريباً في السنوات الأخيرة، أما الحصة الأقل كانت بصالح القروض من المؤسسات الأخرى بمعدل 9% كنسبة من الدين المحلي في هذا العام. تجدر الإشارة هنا أن اعتماد الحكومة على هذه المكونات في الدين المحلي كان نظراً لعدم قدرتها على إصدار عملة.

أما مكونات الدين العام الخارجي فتقسم إلى القروض الثنائية، والقروض من المؤسسات الدولية الإقليمية، والقروض من المؤسسات المالية العربية حيث احتلت القروض من المؤسسات المالية الحصة الأكبر من الدين العام الخارجي.

¹ وزارة المالية الفلسطينية ، مرجع سابق، ص35.

جدول (6.3) مكونات الدين العام الخارجي للفترة بين 2014-2017 بالمليونات شكيل¹

السنوات	المؤسسات المالية العربية	المؤسسات الدولية الإقليمية	الدول الثنائية
2014	620.9	347.8	120.2
2015	2,326.50	1285.7	450.1
2016	2,332.50	1,269.00	416.3
2017	1,964.00	1,191.10	470.6

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، بيانات عام 2017، 2017/7/24

حيث يظهر الجدول (6.3) مصادر الدين العام الخارجي حسب تقارير وزارة المالية في فلسطين، ومما يتضح أن الجزء الأكبر من الدين العام الخارجي هو دين من المؤسسات المالية العربية حيث شكلت مساهمته هذه المؤسسات في عام 2017 ما يعادل (1,964.0) مليون شكيل وهي تشكل على التوالي دين صندوق الأقصى بما يعادل (1,785.3) ثم يليه الدين للبنك الإسلامي بمعدل (128.9) مليون شكيل ثم الدين الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بواقع (49.8) مليون شكيل، أما دين المؤسسات الدولية والإقليمية فقد بلغ في العام نفسه (1,191.1) مليون شكيل، وهي توزع بين دين البنك الدولي بحوالي (936.3) مليون شكيل، وبنك الاستثمار الأوروبي بحوالي (176.3) مليون شكيل، وديون مجموعه اوبك بحوالي (70.6) مليون شكيل والصندوق الدولي لتطوير الزراعة بواقع (7.9) مليون شكيل، أما فيما يتعلق بالقروض الثنائية لاسبانيا وايطاليا فبلغت (470.6) مليون شكيل، منها (291.1) ديون لاسبانيا و(179.5) ديون لايطاليا في العام نفسه.

3.3 مؤشرات الدين العام في الاقتصاد الفلسطيني

تعتبر مؤشرات الدين العام غاية في الأهمية من حيث تطور الدين العام للدولة، وتحديد وضعها بالنسبة لدينها العام، وهو شيء هام في قياس العلاقة بين الدين العام وبعض المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي، والإيرادات، وصادات الدولة تمهيداً للتنبؤ بالأوضاع الاقتصادية للدولة بشكل عام.

¹ وزارة المالية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 35.

1.3.3 مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعد مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) مهم جدا بالنسبة لأي دولة. حيث انه يقيس الدين العام للدولة نسبة إلى نشاطها الاقتصادي، وهو يظهر أيضا قدرة الدولة على الوفاء بالدين العام.¹ ويجب أن تكون هذه النسبة في ادني حدود لها، حتى لا تزيد الفائدة على الدين فتؤثر على عملية التنمية والنمو في الدولة، وفلسطين كغيرها من الدول قامت على تحديد نسبة الدين العام بحيث يجب أن لا يزيد عن 40% من الناتج المحلي الاسمي.²

يوضح الجدول قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الوفاء بديونها في عام 1995 وحتى عام 2015. حيث يلاحظ من الجدول (7.3) وتبعا للبيانات الصادرة عن سلطه النقد أن نسبة الدين العام في فلسطين بقيت في حدود أمنه عبر السنوات، وبلغت أعلى نسبة لها عام 2010 و 2011 بسبب عدم تمكن فلسطين من التحكم في المقاصة وهشاشة الوضع المالي الفلسطيني.

¹ سلطه النقد الفلسطينية، تقرير استدامة الدين العام لنصف الأول من عام 2012، التقارير السنوية، ص24، رام الله، فلسطين .

² عصفور، محمد، الناتج المحلي والدين العام، صحيفة الرأي، العدد 24، ص52، عمان، الأردن.

جدول (7.3): مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة بين 1995-2016 بالمليون دولار.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي	0.0291	0.1053	0.1053	0.1367	0.1367	0.2219.
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي	0.221	0.216	0.216	0.249	0.2495	0.2953
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي	0.2953	0.3065 3	0.3065	0.3215	0.3215	0.3178
السنوات	2013	2014	2015	2016		
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي	0.3178	0.3286	0.3287	0.3090		

المصدر: الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية احصيات عام 20107، 2017/7/2.

2.3.3 مؤشر الدين العام إلى إيرادات الدولة

يعد مؤشر الدين العام إلى إيرادات الدولة مؤشراً هاماً لمعرفة قدرة الحكومة على السداد والفترة الزمنية اللازمة لسداد الدين، وان ارتفاع هذه النسبة يعني أن الحكومة بحاجة إلى وقت أطول في عملية السداد، وأيضاً ضعف قدرة الدولة على السداد وزيادة الفترة الزمنية اللازمة لعملية السداد نتيجة للأوضاع التي تمر بها فلسطين.¹ يؤثر في هذا المؤشر مقدار المنح والمساعدات التي تحصل عليها فلسطين من الخارج فكلما كان مقدار هذه المنح اكبر كانت القدرة على السداد اكبر وأسرع، ويدل هذا على هشاشة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية وارتباطه بالأوضاع السياسية للبلدان المساعدة.²

¹ سلطة النقد، مرجع سابق، ص32.

² سلطة النقد الفلسطينية (2015)، تطور الدين العام الحكومي في الربع الرابع 2014، ص92، رام الله، فلسطين.

حيث يظهر الجدول رقم (7.3) الفترة الزمنية اللازمة للسلطة الفلسطينية لسداد ديونها المتراكمة والقدرة على السداد في الفترة ما بين عام 1995-2016. وتبعاً لبيانات الصادرة عن سلطه النقد الفلسطينية فإن هنالك تذبذب لنسبة الدين العام إلى إيرادات الدولة عبر السنوات. فيلاحظ استقرارها في بعض الفترات ويلاحظ أيضاً ارتفاعها بشكل كبير في السنوات (2012، 2002، 2001)، ففي سنة 2001 بلغت نسبة الدين العام إلى إيرادات الدولة 77%، وفي سنة 2002 بلغت نسبة الدين العام إلى الإيرادات 75% كما بلغت في 2012 نسبتها ما يقارب 78%. وإن دل ذلك على شيء فهو هشاشة الوضع الاقتصادي الفلسطيني واعتماده على المساعدات الخارجية، وتأثره في الوضع المالي للدول المانحة.¹

جدول (8.3) نسبة الدين العام الى إيرادات الدولة للفترة بين 1995-2017 بالمليون دولار²

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة الدين العام إلى الإيرادات		0.2755	0.3750	0.4963	0.5465	0.5955
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة الدين العام إلى الإيرادات	0.7777	0.7589	0.6215	0.7143	0.5966	0.6275
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة الدين العام إلى الإيرادات	0.4940	0.4144	0.5884	0.6161	0.7017	0.7825
السنوات	2013	2014	2015	2016		
نسبة الدين العام إلى الإيرادات	0.6461	0.5512	0.6879	0.5751		

المصدر: الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، احصائيات عام 2017، 2017/7/2

¹ سلطه النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص32.

² المرجع السابق، ص32.

3.3.3 الدين الخارجي نسبة إلى الصادرات في فلسطين

يعبر هذا المؤشر عن مدى توفر عملات أجنبيته داخل البلد وما تستهلكه الديون الخارجية والفوائد على تلك الديون من التدفقات المالية بالعملات الأجنبية، فكل ما ارتفعت هذه النسبة يعني أن هناك استهلاك كبير لتدفقات النقدية الأجنبية وبالتالي حرمان الدولة من استخدام هذه التدفقات وقت الأزمات.¹

يوضح الجدول رقم (9.3) مدى استهلاك الديون الخارجية في فلسطين لتدفقات النقدية الأجنبية في الأعوام ما بين 2000 وحتى 2016. كما يلاحظ وتبعاً للبيانات الصادرة عن سلطه النقد الفلسطيني أن هناك تذبذب كبير في نسبة الدين الخارجي إلى حجم الصادرات بحيث تراجعت بشكل كبير وملحوظ في عامي 2011 و 2012 حيث بلغت نسبتها في عام 2011 ما يقارب 7%، إما في عام 2012 بلغت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات ما يعادل 1% وهي ادني نسبة وصلت إليها حتى يومنا هذا، كما يلاحظ أيضا ارتفاع كبير لمؤشر الدين العام إلى الصادرات في العام 2015 حيث بلغ ما يقارب 220%.

جدول (9.3) نسبة لدين العام الى صادرات الدولة للفترة 2001-2016 بالمليون دولار²

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة الدين العام إلى الصادرات	0.5876	1.4167	1.2498	1.6495	1.1075	1.6547
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة الدين العام إلى الصادرات	0.8548	1.3611	0.8878	1.5318	0.0763	0.0152
السنوات	2013	2014	2015	2016		
نسبة الدين العام إلى الصادرات	0.0100	0.5867	2.2171	1.0851		

المصدر: الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، 2016/7/2

¹ طاحون، عماد (2004)، مقال حول الديون العربية الخارجية، ص15، الجزيرة، الدوحة، مكة المكرمة، Available at: www.aljazeera.net

² سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص32،

4.3 أسباب لجوء السلطة الفلسطينية إلى الاستدانة

إن انخفاض إيرادات السلطة الفلسطينية مقارنة مع نفقاتها وعدم قدرة هذه الإيرادات على تغطية النفقات، إضافةً إلى العجز الدائم في ميزان المدفوعات وميزانها التجاري والأوضاع السياسية التي تمر بها نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، كل ذلك أدى إلى جعل السلطة الفلسطينية تقوم على الاقتراض من الخارج لتمويل العجز داخل موازنتها.

إن من الأسباب التي دعت إلى وجود الدين العام في فلسطين¹

- 1- لجأت السلطة الفلسطينية في بداية عمرها إلى الاقتراض من الخارج والداخل لتسديد رواتب موظفيها وتمويل عدد من مشاريعها التنموية.
- 2- منع إسرائيل من وصول المساعدات إلى السلطة الفلسطينية في بعض السنوات نتيجة إجراءات سياسية وأمنية.
- 3- ارتباط المساعدات الخارجية بأوضاع الدول المانحة، وبالعملية السلمية في فلسطين
- 4- تبني السلطة خطط وبرامج اقتصادية واجتماعية تفوق قدراتها (إيراداتها العامة) مما يضطرها إلى الاقتراض من الخارج.
- 5- الأوضاع التي تمر بها فلسطين والسياسات الإسرائيلية اتجاها تدفعها إلى الاقتراض من الخارج لتغطية نفقاتها.
- 6- سعي السلطة الفلسطينية إلى إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل مما يدفعها إلى إتباع خطط مالية واقتصادية تكبدها تكاليف مالية كبيرة لا تستطيع سدها إلا من خلال الاقتراض نظراً لقلة مواردها المالية

¹ علاونه، عاطف (2014)، "تشأه المالية العامة الفلسطينية وتطورها قراءه معاصرة"، دار الشروق للنشر، ص75، عمان، الأردن.

7- تمر الدول بشكل عام بما فيها فلسطين بمراحل من الكساد الاقتصادي أو الانتعاش فتحتاج إلى أموال للتغلب على هذه الآثار فتلجأ إلى عملية الاقتراض من الخارج

8- العجز المزمن في موازنة السلطة الفلسطينية جعلها تسد ذلك العجز من خلال عملية الاستدانة من الخارج.

9- عجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني حيث ان فلسطين كغيرها من الدول كانت تسعى إلى تحقيق تنمية عن طريق الاستدانة من الخارج ولكن لم تأخذ بعين الاعتبار إقامة خطه لسداد تلك الديون في أجالها ولم تأخذ بعين الاعتبار خدمه الدين التي ترتفع كلما تأخرت في عملية السداد، مما جعلها تدور في حلقه مفرغه من المديونية وخاصة المديونية الخارجية.¹

5.3 الآثار المترتبة على الدين العام الفلسطيني

يرى الكثيرون أن الدين العام ليس دائماً بسئ فهناك إثار ايجابية للدين العام في جميع الدول ومنها فلسطين، ومن بين هذه الآثار الايجابية أن القروض مصدر من مصادر الإيرادات العامة التي تستخدمها السلطة الفلسطينية في تغطيه نفقاتها وأحياناً لا يكفيها الاستدانة من الداخل فتضطر إلى اللجوء إلى الدول الأخرى للاستدانة منها، كما أن الاقتراض من الخارج وفر لها عملات أجنبية خاصة في الفترة الأولى من مجيء السلطة مما ساعدها على تمويل مشاريعها والخطط التي قامت على بنائها.²

إما الآثار السلبية للدين العام في فلسطين تكمن في قدرة الاقتصاد الفلسطيني على سداد الدين والأعباء المترتبة عليه، وتأثير هذا الدين على الأجيال القادمة وعملية النمو والتنمية فيها، كما أن الفوائد المترتبة على الديون شكلت عبأً على موازنة الدولة خاصة من ناحية الدين

¹ قحاربرهـ آمال، أسباب نشأت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجله اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، ص15
المعهد الوطني للتخطيط، الجزائر

² الحاج، طارق (1999)، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ص25 عمان الأردن

الداخلي حيث تقوم المصارف في فتره من الفترات بحجز الإيرادات العامة وذلك للتقليل من حجم الدين وهذا كله يؤثر على سيولة السلطة الفلسطينية وبالتالي يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد. كما أن الاستدانة من الداخل تشكل قوى ضغط من قبل أصحاب الدين على الاقتصاد الفلسطيني والتحكم بالموازنة العامة بما يتماشى مع مصالحهم الخاصة، كما أن الدين الخارجي يؤدي إلى تحكم الدول الدائنة بسياسة الدولة وشؤونها الداخلية¹

ومن الآثار السلبية أيضا أن خدمه الدين العام (الفائدة على الدين) عملت على زيادة نفقات الحكومة ونتيجة للأوضاع الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، والزيادة المستمرة للنفقات بمعدل يفوق الزيادة في الإيرادات عمل هذا على تحقيق عجز مستمر في الموازنة العامة للسلطة وكان الحل الوحيد هي الاستدانة مرة أخرى وتراكم الديون العامة ومستحققاتها².

¹ عبد النبي، نبيل (2012)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية 2000-2010، كليه الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص72، جامعه الأزهر، غزة .

² معهد أبحاث السياسات الفلسطينية (ماس) (2005)، مراجعه نقدية لقانون الدين العام الفلسطيني، ص33، رام الله، فلسطين. <http://www.MAS.org.ps>

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي ونتائج التحليل الإحصائي

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي ونتائج التحليل الإحصائي

يعرض هذا الفصل بيان منهجية الدراسة والطرق والأساليب القياسية التي تم اعتمادها في تصميم وتحليل نماذج الدراسة، والتي بدورها تدرس أثر الدين العام كمتغير مستقل على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع. من ثم سوف يتم تحليل النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من خلال عملية تقدير نموذج الدراسة بالاستناد إلى الإطار النظري ومنهجية الدراسة التي تم توضيحها في الفصل الأول.

يعرض الباحث في هذا الفصل العلاقة بين الدين العام الحكومي الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي من خلال: تعريف المتغيرات، توضيح مصادر هذه المتغيرات، المنهج القياسي المتبع، تقدير دالة النموذج واختبار المشاكل الإحصائية التي تتعلق بها، ومن ثم اختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة.

1.4 نموذج الدراسة

تم اختبار أربعة نماذج لبيان حجم وطبيعة العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي للإجابة على أسئلة الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة تم أخذ المتغيرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خاصة عند المقارنة بين واقع الدين العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي مع الدول الأخرى، كما أن العديد من الدراسات الأخرى قامت بأخذ الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مثل دراسة إبراهيم (2015)، ودراسة (Afonso, Alves (2014، دراسة Blake(2015). وعليه فقد تم في هذه النماذج تقدير العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والدين العام كما هو واضح من النموذج الأول، ومن ثم تقدير العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة الأخرى (الاستثمار، التجارة، حجم السكان) كما هو واضح في النماذج الثلاثة المتبقية. وتهدف هذه النماذج إلى التعرف على تأثير الدين العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبه مساهمة هذا الدين في عملية النمو الاقتصادي.

وفيما يلي النماذج الأربعة المقترحة:

1.1.4 النموذج الأول

هو عبارة عن معادلة انحدار خطي بسيط بين الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل (x)، ونمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (y). حيث يهدف هذا النموذج إلى قياس حجم العلاقة بين الدين العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي والتعرف على اتجاه تلك العلاقة، كما يمكن من خلال هذا النموذج اختبار الفرضية الأولى التي تنص على أنه يوجد علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والدين العام. وتكون صيغة النموذج الأول كما يلي:

$$G_{it} = B_0 + B_1 Debt_{it} + e_t$$

G_{it} : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الإقتصادي)

B_0 : المتغير التابع عندما يكون المتغير المستقل يساوي صفراً (الحد الثابت)

$Debt_{it}$: إجمالي الدين العام

e_t : معامل الخطأ

2.1.4 النموذج الثاني

هو عبارة عن معادلة انحدار خطي متعدد بين كل من الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وصافي الاستثمار كمتغيرات مستقلة ($x's$)، ونمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (y)، بحيث يهدف هذا النموذج إلى التعرف على تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادي في ظل وجود الدين العام، وتكون صيغة النموذج الثاني كما يلي كما يلي:

$$G_{it} = B_0 + B_1 Debt_{it} + B_2 Invi_{it} + e_t$$

G_{it} : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الإقتصادي)

B_0 : المتغير التابع عندما يكون المتغير المستقل يساوي صفراً (الحد الثابت)

Debt_{it}: إجمالي الدين العام

Invi_{it}: إجمالي الإستثمار

e_t: معامل الخطأ

3.1.4 النموذج الثالث

هو عبارة عن معادلة انحدار خطي متعدد بين كل من الاستثمار والدين العام وصافي التجارة الخارجية كمتغيرات مستقلة ($x's$)، ونمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (y). ويهدف هذا النموذج إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار والتجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في ظل وجود الدين العام. وتكون صيغة النموذج الثالث كما يلي.

$$Git = B_0 + B_1Debt_{it} + B_2Invi_{it} + B_3TBit_{it} + e_t$$

G_{it}: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الإقتصادي)

B₀: المتغير التابع عندما يكون المتغير المستقل يساوي صفراً (الحد الثابت)

Debt_{it}: إجمالي الدين العام

Invi_{it}: إجمالي الإستثمار

TBit_{it}: صافي التجارة الخارجية

e_t: معامل الخطأ

4.1.4 النموذج الرابع

هو عبارة عن معادلة انحدار خطي متعدد بين كل من حجم السكان والاستثمار والدين العام وصافي التجارة الخارجية كمتغيرات مستقلة ($x's$)، ونمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (y). حيث يهدف هذا النموذج إلى اختبار العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة بشكل منفرد مع الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع مع بيان نوع واتجاه العلاقة من خلال بيان اثر الاستثمار والتجارة الخارجية والسكان على النمو الاقتصادي في ظل وجود الدين العام. وتكون صيغة النموذج الرابع كما يلي:

$$Git = B_0 + B_1Debt_{it} + B_2Invi_{it} + B_3TB_{it} + B_4POP_{it} + e_t$$

G_{it} : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الإقتصادي)

B_0 : المتغير التابع عندما يكون المتغير المستقل يساوي صفراً (الحد الثابت)

$Debt_{it}$: إجمالي الدين العام

$Invi_{it}$: إجمالي الإستثمار

TB_{it} : صافي التجارة الخارجية

POP_{it} : النمو السكاني

e_t : معامل الخطأ

وتجدر الإشارة هنا إلى أن $B_1, B_2, B_3, \text{ and } B_4$: هي معاملات المتغيرات المستقلة والتي تمثل طبيعة وقوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

وفيما يلي تعريف لمتغيرات النموذج القياسي حسب (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني):

أولاً: المتغير التابع

الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product): وهو مؤشر يهدف إلى قياس إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية والمخرجات من السلع والخدمات للاستعمال النهائي التي ينتجها اقتصاد ما بواسطة المقيمين وغير المقيمين من سكانه، عوامل الإنتاج المحلية وبغض النظر عن توزيع هذا الإنتاج محلياً أو خارجياً. وذلك خلال فترة زمنية محددة ولا يشمل هذا المؤشر الحسومات على خفض قيمة رأس المال المادي أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

1. الدين العام (Debt): وهي المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير، وذلك نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع

فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين. ويتوقع الباحث أن تكون هناك علاقة عكسية بين هذا المتغير والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

2. الاستثمار (Investment): ويعرف بأنه انتقال رؤوس الأموال والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة، وذلك لإحداث تطور اقتصادي واجتماعي وإداري للمساهمة في تنمية وتطوير البلد المضيف عن طريق الشركات الوليدة بمشاركة رأس المال الوطني. ويتوقع الباحث أن تكون هناك علاقة طردية بين هذا المتغير والنمو في الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود الدين العام.

3. صافي التجارة الخارجية (Trade Balance): وهي الفرق بين الصادرات والواردات في البلاد. ويتوقع الباحث أن تكون هناك علاقة طردية بين هذا المتغير والنمو في الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود الدين العام.

4. حجم السكان (Population): وهم مجموعة الأفراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية معينة، يتوزعون تبعاً لمجموعة من العوامل البيئية، والمناخية، والديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية. ويتوقع الباحث أن تكون هناك علاقة طردية بين هذا المتغير والنمو في الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود الدين العام.

2.4 آلية معالجة البيانات

تم استخدام برنامج MS EXCEL 2016 في إدخال ومعالجة وتقدير النماذج الإحصائية نظراً لأنه البرنامج الأكثر شيوعاً وتخصصاً للتعامل مع تحليل السلاسل الزمنية.

3.4 تقدير دالة نموذج الدراسة

تم الاعتماد على طريقه المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares OLS) وذلك بهدف التخلص من مشكلة التحيز من الدرجة الثانية وإجراء تصحيح لمتغيرات النموذج. وفيما يلي تقدير لنماذج الدراسة الأربعة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):

1.3.4 النموذج الأول

يبين الجدول رقم (1.4) نتائج تقدير الانحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، حيث يتضح من هذا الجدول أن مؤشر الدين العام ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $R^2_{adj}=33\%$ وهو يعني أن المتغير المستقل (الدين العام) يفسر ما قيمته 33% من المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، وأن ما يعادل 67% من التغيرات الناتجة بالمتغير التابع يعود إلى العوامل الأخرى..

جدول (1.4) نتائج تقدير النموذج الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: (GDP)						
P-Value	t-Statistic	Std. Error	Upper 95%	Lower 95%	Coefficient	Variable
1.63E-06	6.69361704	1942.457	17053.95713	8950.168742	13002.06294	Intercept
0.003069	-3.366578031	0.512377	-0.656157983	-2.793759078	-1.72495853	DEBIT
$R^2 = 0.361712605$ $adj R^2 = 0.329798235$						

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016.

كما ويتضح أيضا من نتائج تحليل التباين (ANOVA) المعروضة في الجدول رقم (1.5)، حيث يظهر إختبار F-test بأن ($P\text{-value} = 0.003$) أي أنها أقل من مستوى الدلالة 5%. مما يشير إلى وجود علاقة مؤثرة وذات دلالة إحصائية ما بين الناتج الإجمالي المحلي ومؤشر الدين العام.

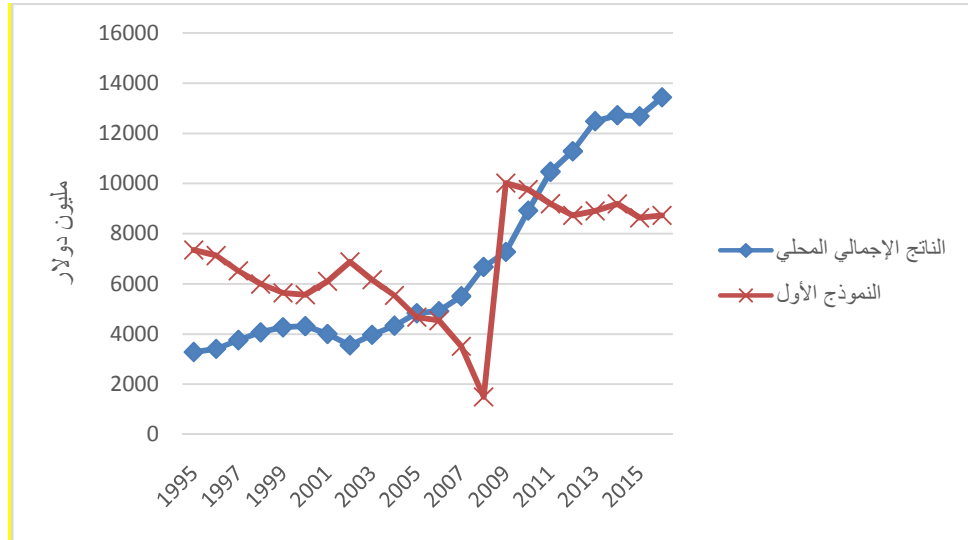
جدول (2.4): نتائج تحليل (ANOVA) الخاصة بالنموذج الأول

ANOVA					
Significance F	F	Mean Squares (MS)	Sum of Squares (SS)	df	
0.003068831	11.33385	100748730.1	1.01E+08	1	Regression
		8889190.438	1.78E+08	20	Residual
			2.79E+08	21	Total

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016.

ولتوضيح مدى قدرة النموذج الأول على التنبؤ بقيم المتغير التابع باستخدام المتغير المستقل، تم استخدام النموذج في حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالإعتماد على قيم الدين العام بالمليون. ويبين الشكل رقم (1.4) نتائج استخام النموذج. ومن الواضح عدم قدرة النموذج

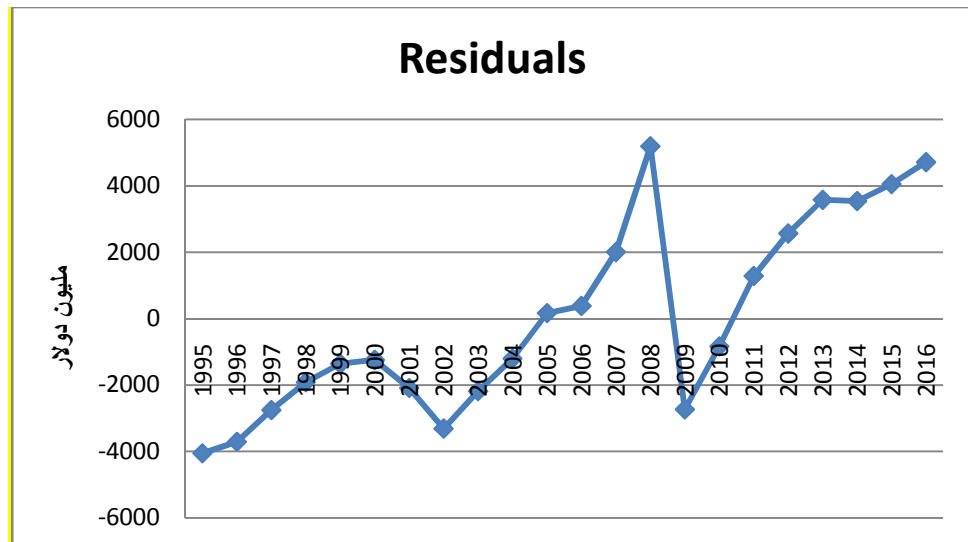
على التنبؤ بالقيم المطلوبة بشكل جيد، وهو ما أكدته قيمة $Adj R^2$ والتي تم حسابها مسبقاً وكانت تساوي 33%.



شكل رقم (1.4): قدرة النموذج الأول على التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

ويظهر الشكل (1.4) وجود هامش خطأ كبير بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها باستخدام النموذج الأول. ويمكن عرض مقدار الخطأ من خلال حساب الفروقات (Residuals) لكل سنة على حدة كما هو مبين بالشكل رقم (2.4).



شكل (2.4): الخطأ الناتج من استخدام النموذج الأول للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

بينت نتائج التحليل الخاصة بالنموذج الأول بأنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، ولكنه قادر على تفسير 33% من البيانات فقط، وعليه فإنه لا يصلح كنموذج للتنبؤ حيث أن دقته غير كافية. وكان خط الانحدار المقدر كالتالي:

$$Git = 13002.06294 - 1.724958 Debtit$$

يبين النموذج السابق ما ورد في الجدول رقم (1.4) أن تأثير الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%. وقد بلغت قيمه معامل إجمالي الدين العام 1.725- بإشارة سالبة هذا يعني ومع ثبات العوامل الأخرى أن أي زيادة في الدين العام بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1.725 وحدة، وهذا يتوافق مع توقعات الباحث بين الدين العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

2.3.4 النموذج الثاني

يبين الجدول رقم (3.4) نتائج تقدير الانحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، حيث يتضح من هذا الجدول أن مؤشر الدين العام ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $R^2_{adj} = 0.7894\%$ وهو يعني أن المتغير المستقل (الدين العام والاستثمار) يفسر ما قيمته 79% من المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي). ومن الجدير بالذكر هنا بأن النتائج بينت أن الاستثمار يعتبر مؤثراً قوياً وموجباً في الناتج الإجمالي المحلي في ظل وجود الدين العام، والذي بدوره ما زال تأثيره سالباً على النمو الإقتصادي.

جدول (3.4): نتائج تقدير النموذج الثاني باستخدام طريقه المربعات الصغرى

Dependent Variable: (GDP)						
P-Value	t-Statistic	Std. Error	Upper 95%	Lower 95%	Coefficient	Variable
0.754975699	-0.3166	2326.7	4133.31	-5606.8	-736.7382	Intercept
2.17799E-06	6.68142	0.838	7.355	3.8461	5.600525823	INV
0.357945234	-0.9421	0.3547	0.40825	-1.0766	-0.334203032	DEB _{IT}
R2 = 0.809440562 adj R2 = 0.789381674						

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016.

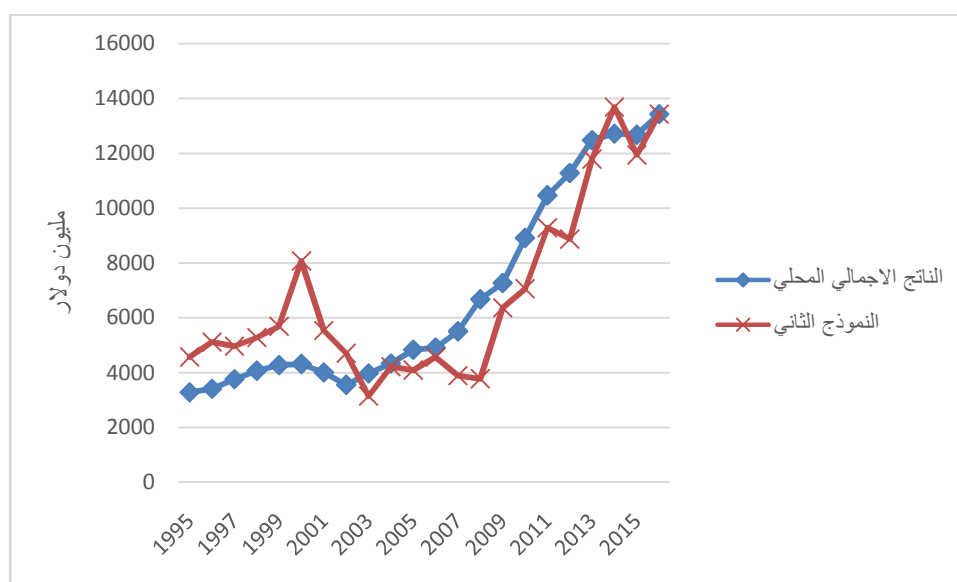
كما يتبين أيضا من تحليل التباين (ANOVA) والمعرض في الجدول رقم (4.4)، حيث يظهر إختبار F-test أن (P-value = 0.00) تقريباً. أي أنها أقل من مستوى الدلالة 5%. مما يشير إلى وجود علاقة مؤثرة ما بين الناتج الإجمالي المحلي والإستثمار في ظل وجود الدين العام.

جدول (4.4): نتائج تحليل (ANOVA) الخاصة بالنموذج الثاني.

ANOVA					
Significance F	F	MS	SS	df	
1.45E-07	40.3532118	112727767.5	225455534.9	2	Regression
		2793526.523	53077003.94	19	Residual
			278532538.8	21	Total

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016.

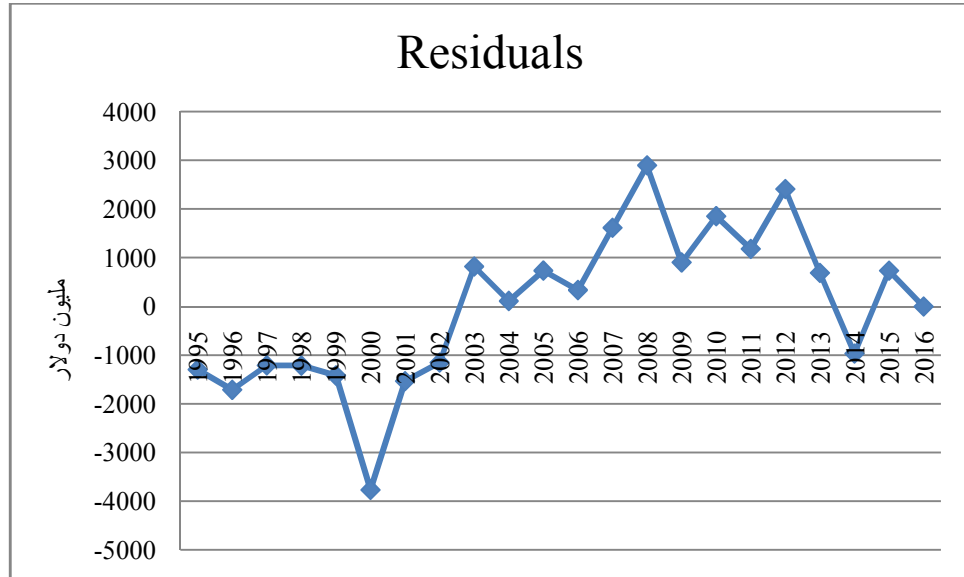
ولتوضيح مدى قدرة النموذج الثاني على التنبؤ بقيم المتغير التابع باستخدام المتغير المستقل، تم استخدام النموذج في حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على قيم الدين العام بالمليون وقيمة الاستثمار بالمليون شيكل. ويبين الشكل رقم (3.4) نتائج استخام النموذج. ومن الواضح إمتلاك النموذج قدرة تنبؤية مقبولة نوعاً ما، وهو ما أكدته قيمة $Adj R^2$ والتي تم حسابها مسبقاً وكانت تساوي 79%.



شكل (3.4): قدرة النموذج الثاني على التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

يظهر الشكل (3.4) وجود هامش خطأ بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها باستخدام النموذج الثاني. ويمكن عرض مقدار الخطأ من خلال حساب الفروقات لكل سنة (Residuals) على حدة كما هو مبين بالشكل رقم (4.4).



شكل (4.4): الخطأ الناتج من استخدام النموذج الثاني للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

وكان خط الإنحدار الخاص بالنموذج الثاني كما يلي:

$$Git = -736.7381862 - 0.334203032 Debt_{it} + 5.600525823 INVI_{it}$$

حيث أظهرت القيم المقدرة ما ورد في الجدول رقم (2.4) أن تأثير المتغيرات المستقلة

كانت ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%. وقد بلغت قيمه معامل إجمالي الدين العام - 0.344 بإشارة سالبة؛ وهذا يعني ومع ثبات العوامل الأخرى أن أي زيادة في الدين العام بوحدة واحدة سيؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 0.334 ، فيما بلغت قيمه معامل الاستثمار 5.6 بإشارته الموجبة؛ وهذا يعني ومع ثبات العوامل الأخرى أن أي زيادة في معدل الاستثمار بقيمة وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بقيمة 5.6 وحدة ، وذلك

يتفق مع توقعات الباحث فيما يخص الاستثمار بوجود علاقة طردية موجبة ما بين الاستثمار والناتج الإجمالي المحلي.

3.3.4 النموذج الثالث

يبين الجدول رقم (5.4) نتائج تقدير الانحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، حيث يتضح من هذا الجدول أن مؤشر الدين العام ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $R^2_{adj}=0.7367\%$ وهو يعني أن المتغير المستقل (الدين العام والاستثمار وصافي التجارة الخارجية) يفسر ما قيمته 74% من المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، وأن 26 % يعود إلى العوامل الأخرى. ومن الجدير بالذكر هنا بأن النتائج بينت أن الاستثمار يعتبر مؤثراً قوياً في الناتج الإجمالي المحلي أكثر بكثير من الدين العام والذي بين في هذا النموذج بأنه غير مؤثر ضمن دلالة إحصائية 5%. كما هو مبين بقيم P-values. أما بخصوص صافي التجارة الخارجية فقد تبين بأن تأثيرها ضعيف جداً على الناتج الإجمالي المحلي، حيث أن معامل الانحدار الخاص بها قاربت قيمته من الصفر.

جدول (5.4): نتائج تقدير النموذج الثالث باستخدام طريقه المربعات الصغرى

Dependent Variable: (GDP)						
P-Value	t-Statistic	Std. Error	Upper 95%	Lower 95%	Coefficient	Variable
0.754975699	-0.31663	2326.8	4133.31	-5606.79	-736.738	Intercept
0.999	65535	0.00002	0.0000009	0.0000001	0.0000005	Trade
2.18E-06	6.681419	0.838224	7.354949	3.846103	5.600526	INV
0.357945234	-0.94214	0.354726	0.408248	-1.07665	-0.3342	DEBIT
R2 = 0.809441 adj R2 = 0.73675						

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016.

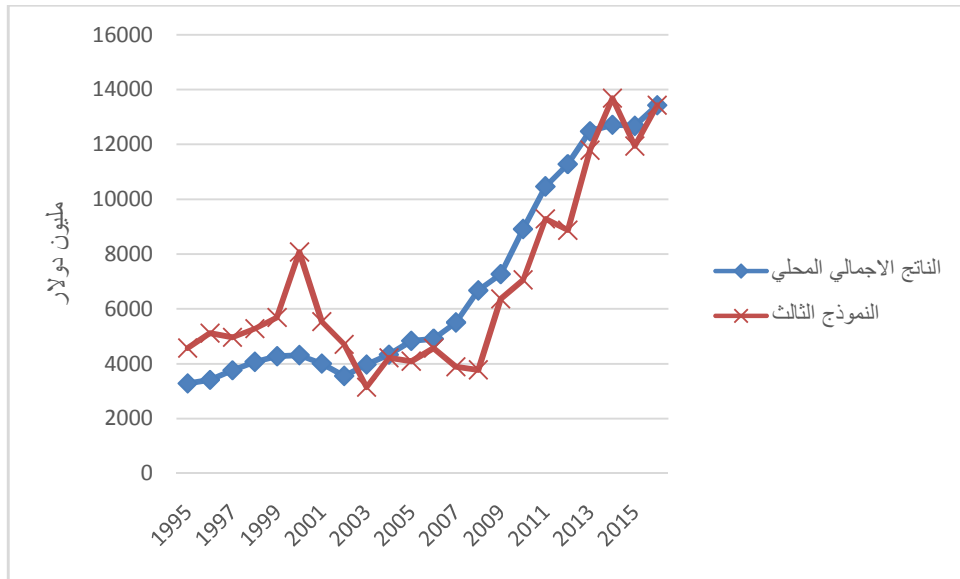
أيضاً من تحليل التباين (ANOVA) والمبينة في الجدول رقم (6.4)، حيث أظهرت نتائج إختبار F-test أن (P-value = 0.00) تقريباً. أي أنها أقل من مستوى الدلالة 5%. مما يشير إلى وجود علاقة مؤثرة ما بين الناتج الإجمالي المحلي والمتغيرات المستقلة المستخدمة في بناء النموذج.

جدول (6.4): نتائج تحليل (ANOVA) الخاصة بالنموذج الثالث

ANOVA					
Significance <i>F</i>	<i>F</i>	<i>MS</i>	<i>SS</i>	<i>df</i>	
3.38E-08	40.3532118	75151845	2.25E+08	3	Regression
		2793527	53077004	19	Residual
			2.79E+08	22	Total

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

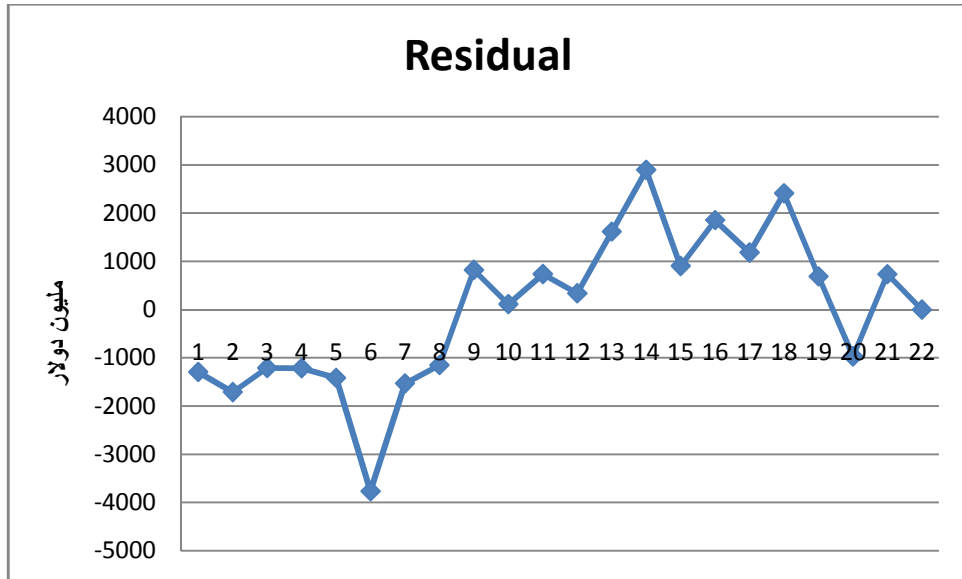
ولتوضيح مدى قدرة النموذج الثالث على التنبؤ بقيم المتغير التابع باستخدام المتغير المستقل، تم استخدام النموذج في حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالإعتماد على قيم الدين العام بقيمة الاستثمار وصافي التجارة الخارجية بالمليون شيكل. ويبين الشكل رقم (5.4) نتائج استخدام النموذج. ومن الواضح إمتلاك النموذج قدرة تنبؤية مقبولة نوعاً ما، وهو ما أكدته قيمة $Adj R^2$ والتي تم حسابها مسبقاً وكانت تساوي 74%.



شكل (5.4): قدرة النموذج الثالث على التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

يظهر الشكل (5.4) وجود هامش خطأ بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها باستخدام النموذج الثالث. ويمكن عرض مقدار الخطأ من خلال حساب الفروقات (Residuals) لكل سنة على حدة كما هو مبين بالشكل رقم (6.4).



شكل (6.4): الخطأ الناتج من استخدام النموذج الثالث للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

بعد التأكد من أن النموذج الثالث ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، وعلى الرغم من قدرته التنبؤية المتواضعة، إلا أنه يمكن صياغة خط الإنحدار كما يلي:

$$Git = - 736.7381862 - 0.3342 Debtit + 0.0000005 Trade + 5.6005 INVIIt$$

ويلاحظ من خط الإنحدار وجود تطابق تام مع النموذج الثاني، وهذه نتيجة متوقعة استناداً إلى أن معامل صافي التجارة الخارجية قاربت قيمته من الصفر. وعلى العكس تماماً فقد أدى إدخال معامل صافي التجارة الخارجية إلى النموذج إلى زيادة التشتت في البيانات وخفض قدرة النموذج على التنبؤ بالتباين الحاصل في المتغير التابع، ويظهر ذلك جلياً بمقارنة قيم R^2 Adjust. والتي كانت 79% بالنموذج الثاني وإنخفضت إلى 74% بالنموذج الثالث.

يبين النموذج السابق ما ورد في الجدول رقم (5.4) أن تأثير المتغيرات المستقلة كانت ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%. وقد بلغت قيمه معامل إجمالي الدين العام -0.344 بإشارة سالبة؛ هذا يعني ومع ثبات العوامل الأخرى أن أي زيادة في الدين العام بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 0.334 من الوحدة، فيما بلغت قيمه معامل الاستثمار 5.6 بإشارته الموجبة؛ وهذا يعني ومع ثبات العوامل الأخرى أن أي زيادة في

معدل الاستثمار بقيمة وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي المحلي بقيمة 5.6 وحدة، وذلك يتفق مع توقعات الباحث فيما يخص الاستثمار بوجود علاقة طردية موجبة ما بين الاستثمار والناتج الإجمالي المحلي. أما بخصوص صافي التجارة الخارجية، فإن معامل الانحدار الخاص بها 0.0000005، أي أن أي تغير في صافي قيمة التجارة الخارجية سيؤثر على الناتج الإجمالي المحلي بشكل ضعيف جداً. وهو مطابق لما توقعه الباحث عن اتجاه العلاقة الموجبة بين صافي التجارة الخارجية ونمو الناتج المحلي، ولكن العلاقة ضعيفة.

4.3.4 النموذج الرابع

يبين الجدول رقم (7.4) نتائج تقدير الانحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، حيث يتضح من هذا الجدول أن مؤشر الدين العام ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $R^2_{adj}=0.908\%$ وهو يعني أن المتغير المستقل (الدين العام والاستثمار وصافي التجارة الخارجية وعدد السكان) يفسر ما قيمته 91% من المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، وأن 9% يعود إلى العوامل. ومن الجدير بالذكر هنا بأن النتائج أظهرت أن عدد السكان والاستثمار يؤثران في الناتج الإجمالي المحلي بشكل قوي. كما أظهرت قيمة P-values أن تأثير الدين العام ليس ذو دلالة إحصائية أما بخصوص صافي التجارة الخارجية فقد أظهرت النتائج أن تأثيره ضعيف على الناتج الإجمالي المحلي. حيث أن قيمة معامل الانحدار الخاص قاربت من الصفر.

جدول (7.4): نتائج تقدير النموذج الرابع باستخدام طريقه المربعات الصغرى

Dependent Variable: (GDP)						
P-Value	t-Statistic	Std. Error	Upper 95%	Lower 95%	Coefficient	Variable
4.15E-06	-6.49603	1213.123	-5331.8	-10429.2	-7880.48	Intercept
1.52E-08	9.657484	0.348035	4.092341	2.629951	3.361146	Population
0.999	65535	0.00002	0.0000009	0.0000001	0.0000005	Trade
2.18E-06	4.915992	0.481683	3.379929	1.355972	2.36795	INV
0.039384	-2.22147	0.146587	-0.01767	-0.63361	-0.32564	DEBIT
R2 = 0.969173 adj R2 = 0.908479						

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016.

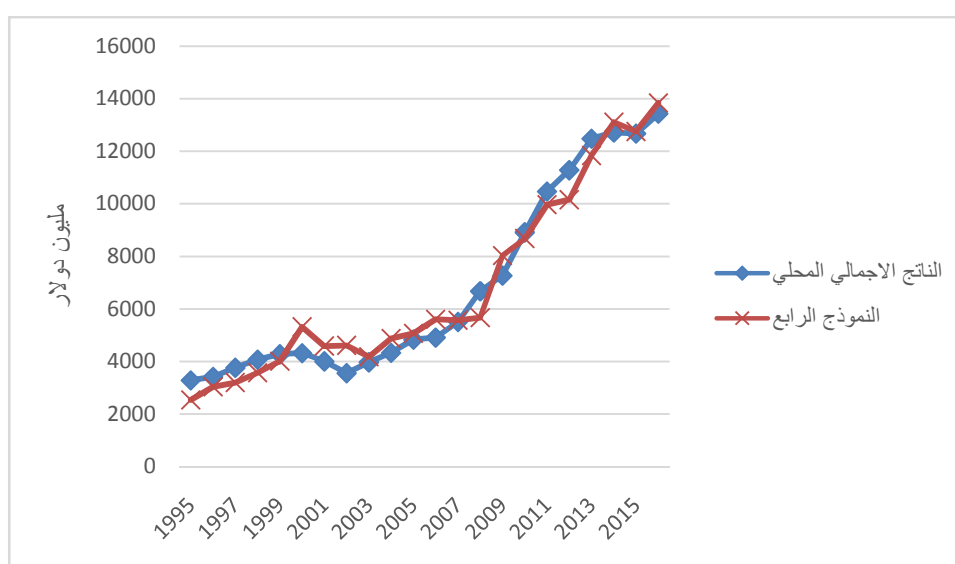
ويتبين أيضا من تحليل التباين (ANOVA) والمبينة في الجدول رقم (8.4)، أظهرت نتائج إختبار F-test بأن (P-value = 0.00) تقريباً. أي أنها أقل من مستوى الدلالة 5%. مما يشير إلى وجود علاقة مؤثرة ما بين الناتج الإجمالي المحلي والمتغيرات المستقلة المستخدمة في بناء النموذج الرابع.

جدول (8.4): نتائج تحليل (ANOVA) الخاصة بالنموذج الرابع.

ANOVA					
Significance F	F	MS	SS	df	
7.68E-14	188.6322	67486528	2.7E+08	4	Regression
		477023.7	8586427	18	Residual
			2.79E+08	22	Total

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

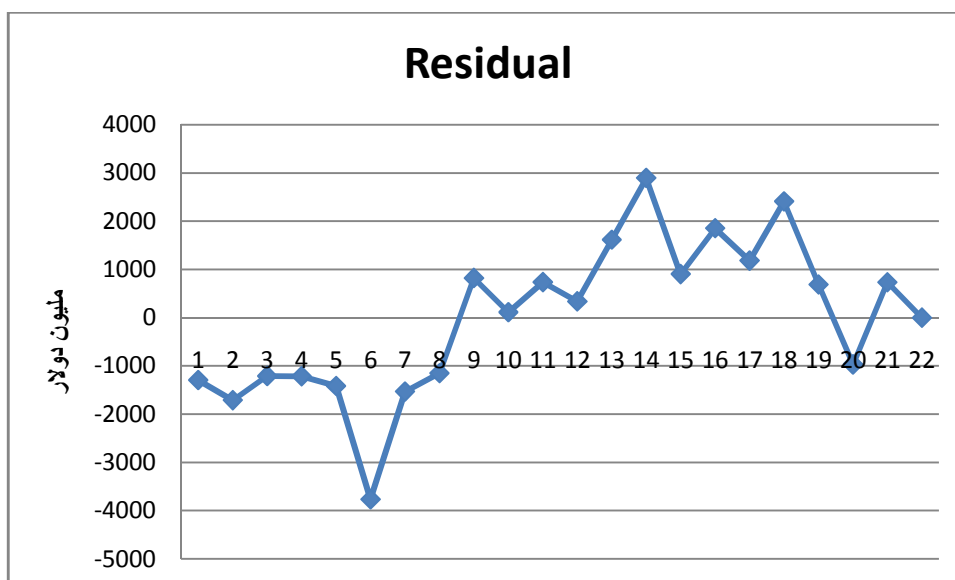
ولتوضيح مدى قدرة النموذج الرابع على التنبؤ بقيم المتغير التابع باستخدام المتغير المستقل، تم استخدام النموذج في حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على قيم الدين العام بالمليون وقيمة الاستثمار وصافي التجارة الخارجية وعدد السكان. ويبين الشكل رقم (7.4) نتائج استخدام النموذج. ومن الواضح إمتلاك النموذج قدرة تنبؤية عالية، وهو ما أكدته قيمة R^2 والتي تم حسابها مسبقاً وكانت تساوي 91%.



شكل (7.4): قدرة النموذج الرابع على التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

يظهر الشكل (7.4) وجود هامش خطأ بين القيم الحقيقية والقيم المتنبأ بها باستخدام النموذج الرابع. ويمكن عرض مقدار الخطأ من خلال حساب الفروقات (Residuals) لكل سنة على حدة كما هو مبين بالشكل رقم (8.4).



شكل (8.4): الخطأ الناتج من استخدام النموذج الرابع للتنبؤ بالنتائج المحلي الإجمالي.

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

بعد التأكد من أن النموذج الرابع ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، وعلى الرغم من قدرته التنبؤية المتواضعة، إلا أنه يمكن توضيح خط الإنحدار الخاص به كالتالي:

$$1. G_{it} = -7880.48 - 0.32564Debt_{it} + 2.36795Invi_{it} + 0.0000005TBit + 3.361146POP_{it}$$

أظهرت النتائج ما ورد في الجدول رقم (7.4) أن تأثير المتغيرات المستقلة كانت ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%. وقد بلغت قيمه معامل إجمالي الدين العام -0.325- بإشارة سالبة؛ هذا يعني ومع ثبات العوامل الأخرى أن أي زيادة في الدين العام بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 0.325 وحدة، فيما بلغت قيمه معامل الاستثمار 2.368 بإشارته الموجبة؛ وهذا يعني ومع ثبات العوامل الأخرى أن أي زيادة في معدل الاستثمار بقيمة وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 2.368 وحدة، وذلك يتفق مع توقعات الباحث فيما يخص الاستثمار بوجود علاقة طردية موجبة ما بين

الاستثمار والناتج الإجمالي المحلي. أما بخصوص صافي التجارة الخارجية، فإن معامل الانحدار الخاص بها 0.0000005، أي أن أي تغير في صافي قيمة التجارة الخارجية لن يؤثر على الناتج الإجمالي المحلي. وبينت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية بين عدد السكان والناتج الإجمالي المحلي بمقدار 3.36 وذلك يعني أن زيادة بالتعداد السكاني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي المحلي بمقدار 3.36 وحدة. وهذا يتوافق مع فرضية الباحث بوجود علاقة طردية ما بين عدد السكان والناتج الإجمالي المحلي.

4.4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة في ظل التحليل الاقتصادي

وفقاً لنتائج اختبار النماذج الأربعة المقترحة في تحليل اثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين فقد كانت نتائج الاختبارات كما يلي:

يوجد علاقة عكسية بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين مع ثبات المتغيرات الأخرى، فحسب النموذج الأول، كلما زاد الدين بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك إلى نقصان الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.7 وحدة في حال ثبات العوامل الأخرى، وبقيت العلاقة عكسية في باقي النماذج مع انخفاض قيمة معامل الانحدار الخاص بها إلى 0.334.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية موجبة بين الاستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين مع ثبات المتغيرات الأخرى. فكلما زاد الاستثمار كجزء من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (5.6) وحده في حال ثبات العوامل الأخرى في النموذج الثاني، وبقيت العلاقة طردية في باقي النماذج مع اختلاف قيمة معامل الانحدار والتي أصبحت 2.3 في النموذج الرابع. وهذا يدل على أهمية الاستثمار في تحريك عجلة النمو في فلسطين.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية موجبة ضعيفة جداً بين صافي التجارة الخارجية ونمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين مع ثبات العوامل الأخرى، فقد بينت النتائج أن قيمة معامل الانحدار الخاص بها تصل إلى 0.0000005.

وأظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة طردية موجبة بين حجم السكان ونمو الناتج المحلي الإجمالي مع ثبات العوامل الأخرى فكلما ازداد حجم السكان بمعدل وحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.36 وحدة وهو دليل على أهمية الزيادة السكانية التي تساهم في زيادة في الادخار والاستثمار وفي تسريع عملية النمو الاقتصادي.

5.4 إختبار كفاءة نموذج الإنحدار

ولفهم نتائج التحليل بصورة دقيقة تم عمل إختبار معامل الارتباط (Pearson)، حيث تتراوح القيم الناتجة من الإختبار بين الرقم 1 والذي يعني علاقة خطية طردية وبين الرقم -1 الذي يشير إلى وجود علاقة طردية سالبة بين المتغيرين، وكلما اقتربت قيمة المعامل من الصفر، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرات المشمولة في الإختبار.

يبين الجدول رقم (9.4) نتائج إختبار معامل الارتباط للنموذج الأول، والتي بينت أن معامل الارتباط ما بين الناتج الإجمالي المحلي والدين العام هو -0.60 أي أن هنالك علاقة سلبية فكلما زاد الدين العام قل الناتج الإجمالي المحلي.

جدول (9.4): نتائج تحليل معامل الارتباط (Pearson) للنموذج الأول

الناتج المحلي الاجمالي	الدين العام بالمليون	
الناتج المحلي الاجمالي	1	
الدين العام بالمليون	-0.60143	1

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

أما فيما يتعلق بنتائج تحليل معامل الارتباط الخاصة بالنموذج الثاني، فإن الجدول رقم (10.4) يبينها، والذي يبين وجود علاقة سلبية ما بين الدين العام والنمو الإقتصادي، وهو بذلك يؤكد نتائج التحليل للنموذج الأول، بينما بين وجود علاقة طردية موجبة بقيمة 0.895 ما بين الاستثمار والناتج الإجمالي المحلي.

جدول (10.4): نتائج تحليل معامل الارتباط (Pearson) للنموذج الثاني

الاستثمار	الدين العام بالمليون	الناتج الاجمالي المحلي	
1			الاستثمار
-0.5868	1		الدين العام بالمليون
0.894728	-0.60143	1	الناتج الاجمالي المحلي

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

وبنفس الطريقة تم تحليل معامل الارتباط الخاص بالنموذج الثالث، وكما هو مبين بالجدول رقم (11.4)، حيث أكد التحليل النتائج التي تم الحصول عليها من خلال تحليل معامل الارتباط للنموذجين الأول والثاني وذلك بوجود علاقة عكسية ما بين الناتج الإجمالي المحلي والدين العام، ووجود علاقة طردية موجبة ما بين الناتج الإجمالي المحلي والاستثمار، أما فيما يتعلق بالعلاقة والارتباط ما بين الناتج الإجمالي المحلي وصافي التجارة الخارجية، فقد بينت نتائج التحليل وجود علاقة عكسية بقيمة 0.27 أي أن زيادة صافي التجارة الخارجية سيؤدي إلى زيادة قيمة الناتج الإجمالي المحلي.

جدول (11.4): نتائج تحليل معامل الارتباط (Pearson) للنموذج الثالث

صافي التجارة الخارجية	الاستثمار	الدين العام	الناتج الاجمالي المحلي	
1				صافي التجارة الخارجية
-0.19805	1			الاستثمار
0.90991	-0.5868	1		الدين العام
0.26969	0.894728	-0.60143	1	الناتج الاجمالي المحلي

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

وأخيرا تم تحليل معامل الارتباط للنموذج الرابع، حيث عرضت النتائج بالجدول رقم (12.4)، والذي أكد نتائج تحليل جميع النماذج السابقة، وأضاف عليها وجود علاقة طردية قوية بقيمة 0.94 ما بين الناتج الإجمالي المحلي وعدد السكان.

جدول (12.4): نتائج تحليل معامل الارتباط (Pearson) للنموذج الرابع

الناتج الاجمالي المحلي	الدين العام	الاستثمار	صافي التجارة الخارجية	عدد السكان	
				1	عدد السكان
			1	-0.15583	صافي التجارة الخارجية
		1	-0.19805	0.767635	الاستثمار
	1	-0.5868	0.90991	-0.45359	الدين العام
1	-0.60143	0.894728	0.26969	0.943326	الناتج الاجمالي المحلي

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

6.4 فحص مدى توافق النماذج مع المنحنى الطبيعي (normality test)

ولإختبار مدى فاعلية النماذج المقترحة في التنبؤ بالناتج الإجمالي المحلي، تم تحليل قيم الخطأ (residuals) وتحديد مدى توافقها مع إقتران المنحنى الطبيعي. ولضمان دقة التحليل، استخدمت الباحثة أربعة إختبارات مختلفة متعارف عليها عالمياً في هذا الخصوص. وهي (Shapiro-Wilk) و (Anderson-Darling) و (Lilliefors) و (Jarque-Bera)، وتقوم هذه الإختبارات بفحص النظرية الصفرية (H_0 : residuals are normaly distributed) مقابل الفرضية البديلة (H_1 : residuals are not normally distributed). ويبين الجدول رقم (13.4) نتائج تحليل النماذج الأربعة في هذا الخصوص. وتبين نتائج التحليل بأن النماذج الأربعة تخضع لمنحنى التوزيع الطبيعي. حيث كانت قيم (p-value) أكبر من 0.05 وبالتالي تم إثبات الفرضية الصفرية (H_0).

جدول (13.4): نتائج تحليل مدى تطابق النموذج الأول مع المنحنى الطبيعي

النموذج الأول				
Jarque-Bera	Lilliefors	Anderson-Darling	Shapiro-Wilk	Variable\Test
0.401	0.135	0.104	0.099	P-value
النموذج الثاني				
Jarque-Bera	Lilliefors	Anderson-Darling	Shapiro-Wilk	Variable\Test
0.806	0.495	0.418	0.602	P-value
النموذج الثالث				
Jarque-Bera	Lilliefors	Anderson-Darling	Shapiro-Wilk	Variable\Test
0.806	0.495	0.418	0.602	P-value
النموذج الرابع				
Jarque-Bera	Lilliefors	Anderson-Darling	Shapiro-Wilk	Variable\Test
0.639	0.890	0.758	0.670	P-value

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

7.4 تحليل المشاكل الخاصة بالنماذج

تم إجراء اختبار فحص ثبات التباين وبيّن الجدول رقم (14.4) قيم p-value التي تم الحصول عليها والتي كانت أكبر من 0.05، حيث تشير جميعها إلى القبول بالفرضية الأولى (H_0 : variance is homoskedasticity)، أي أن هنالك ثبات في التباين الخاص بالخطأ (residuals).

H_0 : homoskedasticity

H_1 : heteroskedasticity

جدول (14.4): نتائج تحليل اختبار التباين (heteroskedasticity) فيما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الرابع	
0.916253851	0.271815784	0.276294808	0.985308268	P-value

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

ومن أجل التأكد من خلو النماذج المقدرة من المشاكل الإحصائية ، تم إجراء اختبار معامل الارتباط الداخلي ما بين المتغيرات المستقلة (multicollinearity test). وتعرض الجداول رقم (15.4) و (16.4) نتائج هذا الاختبار. حيث يبين الجدول (15.4) والذي يحتوي على معاملات الارتباط ما بين المتغيرات المستقلة، حيث يتضح وجود ارتباط داخلي ملحوظ في بعض الحالات سواء أكان هذا الارتباط موجباً أو سالباً. ويشكل هذا الارتباط مشكلة إحصائية حال تجاوزه حداً معيناً، وتكمن المشكلة في وجود تباين في حساب معاملات المتغيرات المستقلة المختلفة. ولمقارنة النتائج بالحد المتعارف عليه إحصائية، قامت الباحثة بحساب (Variance Inflation Factor VIF) والذي يساعد في الحكم على قوة معاملات الارتباط بشكل عام. وفي حال كانت قيمة VIF تساوي 1، فإنها دلالة على عدم وجود إرتباطات داخلية، أما إذا كانت أكبر من 1 وإقل من 5، فإنها تدل على وجود إرتباطات داخلية متوسطة (مقبولة إحصائياً دون مشاكل ولا تحتاج إلى أية إجراءات تصحيحية)، أما في حال تجاوزت قيمتها 5، فهي تدل على وجود مشكلة إحصائية ناجمة عن الإرتباطات الداخلية. ويبين الجدول رقم (16.4) عدم وجود مشاكل في النماذج المقدرة حيث أن قيمة VIF كانت 2.435.

جدول (15.4): نتائج اختبار مصفوفة (multicollinearity matrix).

Correlation matrix				
Variables	عدد السكان	صافي التجارة الخارجية	الاستثمار	الدين العام
عدد السكان	1.000	-0.156	0.768	-0.454
صافي التجارة الخارجية	-0.156	1.000	-0.198	0.910
الاستثمار	0.768	-0.198	1.000	-0.587
الدين العام	-0.454	0.910	-0.587	1.000

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

جدول (16.4): احصائيات اختبار (multicollinearity)

Multicollinearity statistics:				
Statistic	عدد السكان	صافي التجارة الخارجية	الاستثمار	الدين العام
R ²	0.589	1.000	1.000	1.000
Tolerance	0.411	0.000	0.000	0.000
VIF	2.435			

المصدر: إعداد الباحثة من خلال إصدار MS EXCEL 2016

نستنتج من الاختبارات السابقة بأن النماذج المقترحة تخلو من المشاكل بشكل عام، وقد أدت الغرض منها كما اقترحت الباحثة في الرسالة من حيث قدرتها على التنبؤ بقيم الناتج الاجمالي المحلي كمتغير تابع من خلال استخدام عدد السكان وصافي التجارة الخارجية والاستثمار والدين العام كمتغيرات مستقلة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يعد انعكاس مديونية الدول بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي للدول المدينة التي كانت ترغب في تحقيق عملية النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق الاستدانة من الداخل أو الخارج، مع أنها كانت تعلم أن عملية الاستدانة الخارجية من أخطر القضايا التي يمكن أن تؤدي إلى التبعية الخارجية. وللحد منها، يجب العمل على الاعتماد على الذات ورسم سياسات تعمل على زيادة الصادرات والتقليل الواردات سعياً لتقوية الوضع التجاري للدولة والتقليل من مديونيتها.

وتزداد حساسية الاقتصاد الفلسطيني لعملية الاستدانة نتيجة للظروف الخاصة التي تمر بها فلسطين، فيجب العمل على البحث عن الأسباب التي كانت وراء هذه المشكلة والقضاء عليها وهذا يعني أن تعتمد فلسطين على مواردها المحلية وتقليل اعتمادها على الخارج سعياً لمنع تفاقم مشكلة المديونية وتحقيق عملية التنمية والرفاهية للسكان.

1.5 النتائج

لقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج الهامة التي تبين تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي، ويمكن عرض هذه النتائج كما يلي:

1. إن عملية الاستدانة في فلسطين موجهة إلى المشاريع الخدمية والاستهلاكية، ولم يتم توجيهها إلى المشاريع الاستثمارية أو الصناعية الصغيرة أو المتوسطة التي تدر دخل للدولة وتؤثر على عجلة النمو.

2. اعتمدت فلسطين في بداياتها على الديون للعمل على بناء البنية التحتية التي تمتاز بقلّة مردودها المادي بأنها تشكل حلاً لحظية، مما عمل على تفاقم مشكلة مديونيتها.

3. ما زالت الديون العامة لا تشكل عبء كبيراً على موازنة الدولة وذلك لأنها تمتاز بطول الأجل (فترة سماح كبيره) ومعدل فائدة قليل جداً.

4. تعتمد فعالية عملية الاستدانة في تحقيق النمو في فلسطين على كيفية استغلال هذه الديون.
5. إن تأثير عملية الاستدانة يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً للسياسات التي تتبعها الدولة.
6. فشل أو نجاح تجربة الدول في العمل على حل أزمة مديونيتها يعتمد على الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة وبرامج الإصلاح المندى بها من قبل البنك الدولي.
7. بينت نتائج الدراسة العملية بأنه يمكن التنبؤ بقيمة الناتج الإجمالي المحلي وبدقة عالية نسبياً (النموذج الرابع) من خلال الاعتماد على الدين العام والاستثمار وتعداد السكان وحجم التجارة الخارجية كمتغيرات مستقلة. وقد بينت النتائج بأن صافي التجارة الخارجية هي الأقل تأثيراً بين المتغيرات المستقلة.

2.5 التوصيات

1. العمل على التقليل من الاعتماد على الخارج والاعتماد على الموارد المحلية سعياً لتحقيق عملية النمو الاقتصادي.
2. تفعيل دور الرقابة على عملية الإقراض وعلى الاتجاهات التي تسير بها تلك العملية.
3. تبني سياسة إصلاح تعتمد على المشاريع الإنتاجية مثل الزراعة، الصناعة، التكنولوجيا التي تتوافق مع متطلبات عملية النمو والتنمية المحلية.
4. استخدام أسلوب المسائلة والشفافية في عملية صرف المساعدات والقروض سعياً لتوجيهها إلى وجهتها الصحيحة.
5. توفير متخصصين من ذوي الخبرة لتنفيذ دراسات فيما يتعلق بالديون الخارجية الفلسطينية ومدى حاجة الدولة لتلك القروض سعياً لتقليل هذه القروض ما أمكن أو استغلالها بالشكل الأمثل وبما يتناسب مع معطيات الدولة.

6. تحجيم عملية الإقراض حتى لا يتم تحميل الأجيال القادمة عبء المديونية الحالية، مما يؤدي إلى إرهابها وتباطؤ تحقيق عملية النمو والتنمية فيها.

7. توجيه متخذي القرار في عملية الاستدانة إلى وضع معايير دقيقة تتعلق في آلية الحصول على القروض والشروط المتعلقة بها من ناحية، وكيفية استخدامها من ناحية أخرى بالشكل الذي يكفل لهم الاستفادة من هذه القروض بأقل عبء مديونية ويساعدهم في عملية التنمية.

8. لقد بينت نتائج التحليل الإحصائي وجود متغيرات مستقلة مؤثرة ولكنها غير مشمولة بالدراسة، لذا يوصي الباحث بضرورة شمولها في الدراسات المستقبلية.

قائمة المصادر المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، نفين (2015)، *أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية*، مجلة البحوث الاقتصادية عربية، العدد 71، كلية التجارة، جامعة الأزهر، غزة: فلسطين.

البيضان، جليل (2013)، *سقف الدين الأمريكي والنظام النقدي الدولي*، مجله العلوم الاقتصادية، العدد 32، جامعة البصرة، العراق.

جمال خنفر، *مقابله شخصية*، مسئول التحليل الاقتصادي، سلطه النقد الفلسطينية، 2/2/7

الحاج، طارق (1999)، *المالية العامة*، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن
حباشنه، فضل، خالد المجالي، *حزيفة القراله* (2015) *الدين عبء المديونية على الاقتصاد الأردني*
خلاف الفترة (1980-2011)، *المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية*، مجلد 2 العدد 1، الأردن
حريتي، فضيلة (2006-2005)، *إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية* *حالت بعض الدول المدينة*، *كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، جامعة الجزائر، الجزائر.

خطيب، سعيد (2005)، *مراجعة نقدية لقانون الدين العام الفلسطيني*، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، رام الله، فلسطين

خولي، معمر (2011)، *الإصلاح الداخلي في تركيا*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر available at www.dohainstitute.org

دوابه، اشرف (2016)، *أزمة الدين العام المصري: رؤية تحليلية*، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، تركيا، Available at: www.eippss-eg.org

ساعاتي، عبد الرحيم (1996) *الدين العام والإقراض العام: أثرهما على الرفاه*، مجله جامعه الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، مجلد 8، جده، المملكة العربية السعودية

سلطة النقد الفلسطينية (2012)، *تقرير استدامة الدين العام*، دائرة البحوث والدراسات النقدية، رام الله: فلسطين.

سلطه النقد الفلسطينية (2015)، *تطورات الدين العام الحكومي الربع الرابع 2014*، رام الله، فلسطين Available at: <http://www.pma.ps>

شاكِر صرصور مقابلة شخصية، مدير الدائرة الاقتصادية، سلطة النقد الفلسطينية، 2018/2/7

طاحون، عماد (2004)، *مقال حول الديون العربية الخارجية*، الجزيرة، الدوحة، مكة المكرمة، Available at: www.aljazeera.net

طلب، محمد، محمد سجوة (2015)، *الاستدامة المالية للدين العام: النماذج القياسية وأهم النتائج*، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 58، أسبوط، مصر

عبد الرازق، عمر (2016)، *تقيم السياسات المالية لسلطة الوطنية الفلسطينية*، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، رام الله، فلسطين Available at: <http://www.mas.ps>

عبد النبي، نبيل (2012)، *الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية 2000-2010*، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعه الأزهر، غزة

عجلوني، محمد (2016)، *ديمومة الدين العام في الأردن*، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 23، العدد 2، جامعه اليرموك، الأردن.

عصفور، محمد، الناتج المحلي والدين العام، صحيفة الرأي، العدد 24، عمان، الأردن Available at: www.alrai.com

عضيلة محمد، حسن عمرو، حذيفة قرالة (2015)، *هيكمل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي*، مجلة الدراسات، المجلد 42، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

علاونه، عاطف (2014)، *نشئه المالية العامة الفلسطينية وتطورها قراءه معاصرة دار الشروق للنشر، عمان، الأردن*

عمر، محمد (2003)، *الدين العام المفاهيم - المؤشرات - الآثار بالتطبيق على حاله مصر*، مقدم إلى ندوه إدارة الدين العام، القاهرة، مصر

قاضي، حسن، رضوان العمار، محمد هاشم (2003)، *تطور دور المصارف السورية المركزية لرفع كفاءة محاسبة الدين العام*، مجلة جامعه تشريف للدراسات والبحوث، مجلد 25، العدد 5، دمشق، سوريا.

قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005 المؤرخ في 2005/11/19، جريده الوقائع الفلسطينية، العدد 66، فلسطين

قحاريرھ - أمال، *أسباب نشأت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية*، مجله اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3 المعهد الوطني للتخطيط، الجزائر

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، " الدين العام الداخلي ولخارجي حقائق وأرقام "، عمان، الأردن. Available at: <http://www.esc.jo>

محبوب، رفعت (1978)، *المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة*، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

محمد، مصطفى (2004)، *الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية*، شبكة الجزيرة الإسلامية، دبي، المملكة العربية السعودية available at www.aljazeera.net

مدللہ، سمیر، مازن عجلہ (2013)، *تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية*، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد الأول.

مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (2013)، *تقرير حول تجربه البرازيل وإمكان استفادة مصر منها*، الرياض، المملكة العربية السعودية.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس (2005)، *مراجعته نقدية لقانون الدين العام الفلسطيني*، رام الله، فلسطين Available at: www.info.wafa.ps

معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس (2016)، *المراقب الاقتصادي والاجتماعي* 2016، العدد 44، رام الله: فلسطين.

المراجع الأجنبية

Afonso, Antonio, Jose Alves, (2014), "The Role of Government Debt in Economic Growth", Working Paper, LISBA School economic and management: www.iseg.ulisboa.pt

Blake, Tarick (2015), "Investigating the Impact of Public Debt on Economic Growth in Jamaica", Working Paper, Monitoring Department, Bank Jamaica, Available at www.boj.org.jm.

Calderon, Cesar and Rodrigo Fuentes (2013), "**Government debt and economic growth** ", IDB Working Paper Series NO.IDB-WP-424, Inter- American Development Bank, New York, Washington D.C, USA.

CHecherita, Cristina and Philipp Rother (2010), "**The impact of high and growing government debt on economic growth an empirical**

investigation for the euro are",European Central Bank, Frankfurt, Germany.

Irons, Johan and Josh Bivens,(2010) **"Government Debt and Economic Growth Overreaching Claims of Debt "Threshold" Suffer from Theoretical and Empirical Flaws"**,working paper, Economic Policy Institution,us

Mencinger1,Jernej, Aleksander Aristovnik, and Miroslav Verbic (2014), ***"The Impact of Growing Public Debt on Economic Growth in the European Union"*** journal of Amfiteatru Economic, 16(2014), 35, pp. 403-414.[Available atwww.amfiteatruconomic.ro](http://www.amfiteatruconomic.ro).

Minea,Alexandru and Antoine Parent (2012),**" Is high public debt always harmful to economic growth?"**, Reinhart and Rogoff and some Complex non-linearity", CN.R.S, University, Paris, France.

Panizza, Ugo and Andrea Presbitero(2013),**" Public Debt and Economic Growth in Advanced Economies: A survey"**, Swiss Journal of Economics and Statistics (SJES), Swiss Society of Economics and Statistics (SSES), vol. 149(II), pages 175-204, June.

الملاحق

ملحق (1) بيانات الدراسة

POPit	balance trade	Investment	debt	Growth rate	Year
2608.894	4427.6	1144.8	3282.8		1995
2694.582	4659	1249.4	3409.6	0.038625564	1996
2783.084	5003	1243.2	3759.8	0.102709995	1997
2871.568	5385.3	1317.5	4067.8	0.081919251	1998
2962.226	5673.3	1402.1	4271.2	0.050002458	1999
3053.335	6144.9	1831.3	4313.6	0.009926953	2000
3138.471	5362.6	1358.9	4003.7	-0.071842545	2001
3225.214	4740	1184.2	3555.8	-0.111871519	2002
3314.509	4898.5	930.5	3968	0.11592328	2003
3407.417	5472.2	1143	4329.2	0.091028226	2004
3508.126	5983.3	1151.5	4831.8	0.116095352	2005
3611.998	6151.4	1241.3	4910.1	0.016205141	2006
3719.189	6660.9	1155.1	5505.8	0.121321358	2007
3825.512	7878.4	1204.9	6673.5	0.212085437	2008
3935.249	3108	1371.9	1736.1	0.089113659	2009
4048.403	3387.635	1504.8	1882.835	0.226314631	2010
4168.858	4134.4	1921.5	2212.9	0.174159383	2011
4293.313	4346.4	1863.8	2482.6	0.077780114	2012
4420.549	4754.8	2378.5	2376.3	0.106087203	2013
4550.368	4924.2	2707.3	2216.9	0.019204873	2014
4682.467	4952.3	2415	2537.3	-0.003350215	2015
4816.503	5161.1	2677.4	2483.7	0.059393987	2016

ملحق (2) وصف البيانات

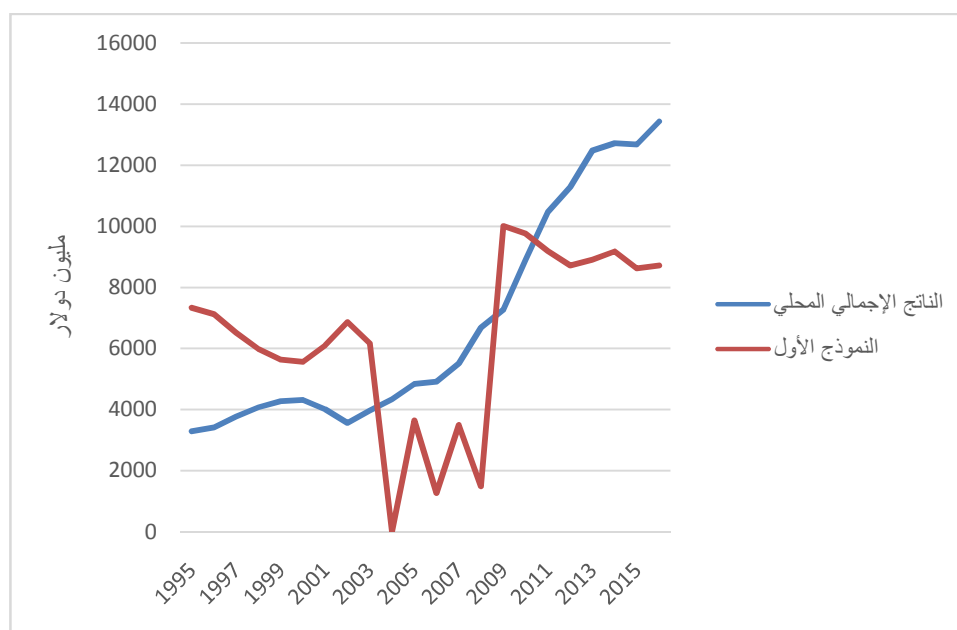
Descriptive statistics (Quantitative data):					
Statistic	عدد السكان	صافي التجارة الخارجية	الاستثمار	الدين العام	الناتج الاجمالي المحلي
Nbr. of observations	22	22	22	22	22
Nbr. of missing values	0	0	0	0	0
Minimum	2608.894	3108.000	930.500	1736.100	3282.800
Maximum	4816.503	7878.400	2707.300	6673.500	13425.700
Range	2207.609	4770.400	1776.800	4937.400	10142.900
Median	3560.062	4977.650	1338.200	3657.800	4870.950
Sum	79639.835	113209.235	34397.900	78811.335	150099.100
Mean	3619.993	5145.874	1563.541	3582.333	6822.686
Variance (n)	435836.798	1050320.011	275629.675	1539074.286	12660569.948
Skewness (Pearson)	0.207	0.447	1.054	0.486	0.747
Kurtosis (Pearson)	-1.136	0.802	-0.247	-0.224	-1.093
Standard error(Kurtosis (Fisher))	0.953	0.953	0.953	0.953	0.953

محلّق (3) بيانات اختبار النموذج الأول

Regression Statistics	
Multiple R	0.601425477
R Square	0.361712605
Adjusted R Square	0.329798235
Standard Error	2981.474541
Observations	22
Correlation	-0.601425477
serial correlation	-0.59471632

ANOVA					
Significance F	F	MS	SS	df	
0.003068831	11.33385	100748730.1	1.01E+08	1	Regression
		8889190.438	1.78E+08	20	Residual
			2.79E+08	21	Total

Upper 95.0%	Lower 95.0%	P-value	t Stat	Standard Error	Coefficients	
17053.95713	8950.168742	1.63E-06	6.69361704	1942.457	13002.06294	Intercept
-0.656157983	-2.793759078	0.003069	-3.366578031	0.512377	-1.72495853	الدين العام بالمليون



Correlation matrix:		
Var2	Var1	Variables
-0.601	1.000	Var1
1.000	-0.601	Var2

Multicollinearity statistics:		
Var2	Var1	Statistic
0.362	0.362	R ²
0.638	0.638	Tolerance
1.567	1.567	VIF

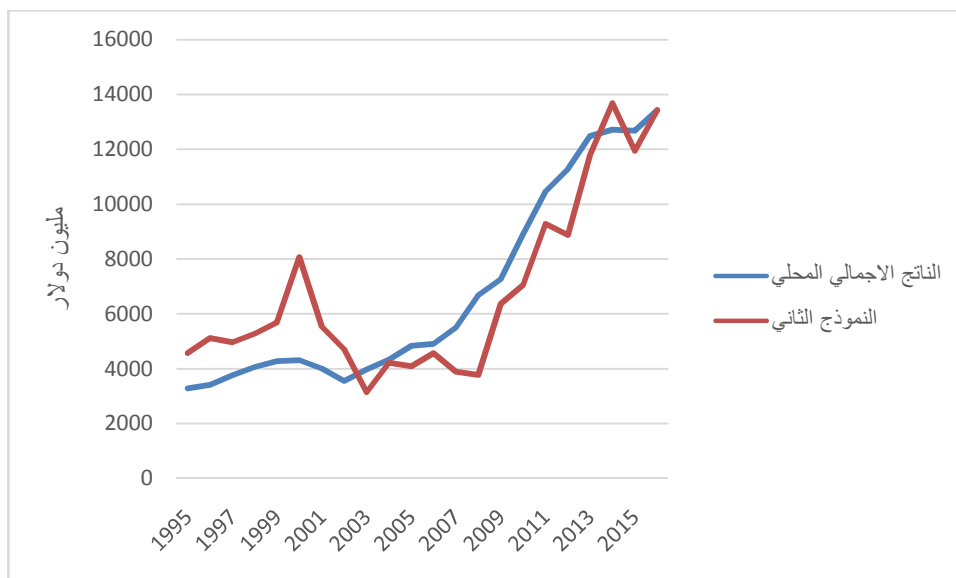
مخلق (4) بيانات اختبار النموذج الثاني

SUMMARY OUTPUT	
Regression Statistics	
Multiple R	0.899689
R Square	0.809441
Adjusted R Square	0.789382
Standard Error	1671.385
Observations	22

	الدين العام بالمليون	الاستثمار
correlation	-0.60143	0.894728
serial correlation	-0.59472	0.810342

ANOVA					
	df	SS	MS	F	Significance F
Regression	2	2.25E+08	1.13E+08	40.35321	1.45E-07
Residual	19	53077004	2793527		
Total	21	2.79E+08			

	Coefficients	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95.0%	Upper 95.0%
Intercept	-736.738	2326.8	-0.31663	0.754976	-5606.79	4133.31
الاستثمار	5.600526	0.838224	6.681419	2.18E-06	3.846103	7.354949
الدين العام بالمليون	-0.3342	0.354726	-0.94214	0.357945	-1.07665	0.408248



Correlation matrix:		
Variables	الاستثمار	الدين العام بالمليون
الاستثمار	1.000	-0.587
الدين العام بالمليون	-0.587	1.000

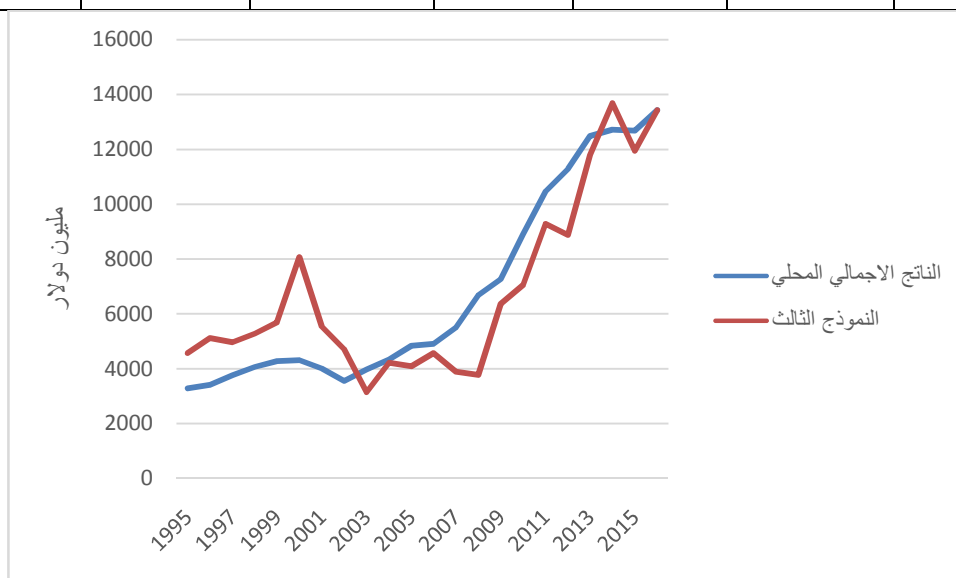
Multicollinearity statistics:		
Statistic	الاستثمار	الدين العام بالمليون
R ²	0.344	0.344
Tolerance	0.656	0.656
VIF	1.525	1.525

محلّق (5) بيانات اختبار النموذج الثالث

SUMMARY OUTPUT	
Regression Statistics	
Multiple R	0.899689
R Square	0.809441
Adjusted R Square	0.73675
Standard Error	1671.385
Observations	22

ANOVA					
	<i>df</i>	<i>SS</i>	<i>MS</i>	<i>F</i>	<i>Significance F</i>
Regression	3	2.25E+08	75151845	40.35321	3.38E-08
Residual	19	53077004	2793527		
Total	22	2.79E+08			

	<i>Coefficients</i>	<i>Standard Error</i>	<i>t Stat</i>	<i>P-value</i>	<i>Lower 95.0%</i>	<i>Upper 95.0%</i>
Intercept	-736.738	2326.8	-0.31663	0.754976	-5606.79	4133.31
صافي التجارة الخارجية	0	0	65535	0.9999	0	0
الاستثمار	5.600526	0.838224	6.681419	0.0000014	3.846103	7.354949
الدين العام	-0.3342	0.354726	-0.94214	0.357945	-1.07665	0.408248



Correlation matrix:			
Variables	صافي التجارة الخارجية	الاستثمار	الدين العام
صافي التجارة الخارجية	1.000	-0.198	0.910
الاستثمار	-0.198	1.000	-0.587
الدين العام	0.910	-0.587	1.000

Multicollinearity statistics:			
Statistic	صافي التجارة الخارجية	الاستثمار	الدين العام
R ²	1.000	1.000	1.000
Tolerance	0.000	0.000	0.000

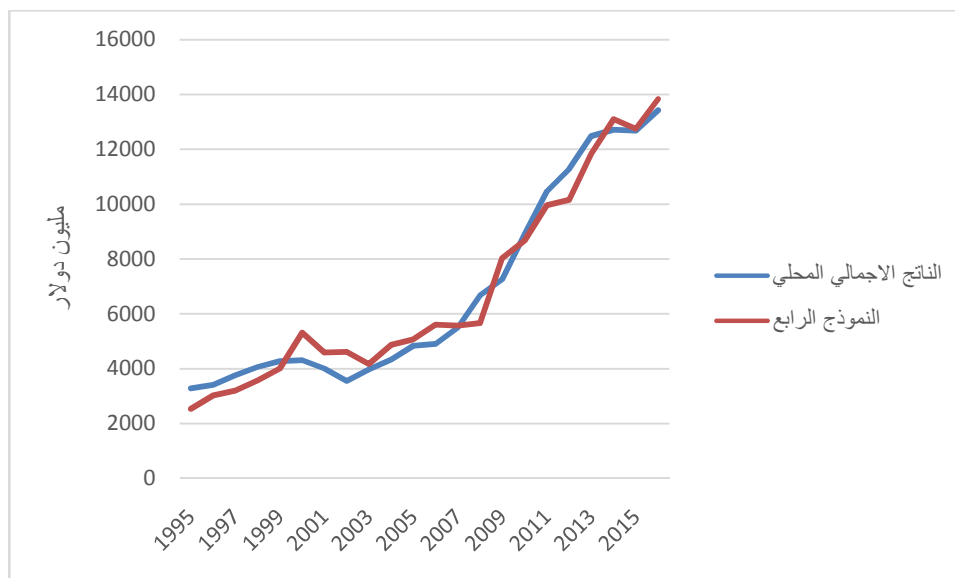
محلّق (6) بيانات اختبار النموذج الرابع

SUMMARY OUTPUT	
<i>Regression Statistics</i>	
Multiple R	0.984466
R Square	0.969173
Adjusted R Square	0.908479
Standard Error	690.6691
Observations	22

ANOVA					
	<i>df</i>	<i>SS</i>	<i>MS</i>	<i>F</i>	<i>Significance F</i>
Regression	4	2.7E+08	67486528	188.6322	7.68E-14
Residual	18	8586427	477023.7		
Total	22	2.79E+08			

	<i>Coefficients</i>	<i>Standard Error</i>	<i>t Stat</i>	<i>P-value</i>	<i>Lower 95.0%</i>	<i>Upper 95.0%</i>
Intercept	-7880.48	1213.123	-6.49603	4.15E-06	-10429.2	-5331.8
عدد السكان	3.361146	0.348035	9.657484	1.52E-08	2.629951	4.092341
صافي التجارة الخارجية	0	0	65535	0.999	0	0
الاستثمار	2.36795	0.481683	4.915992	0.0000865	1.355972	3.379929
الدين العام	-0.32564	0.146587	-2.22147	0.039384	-0.63361	-0.01767

	الدين العام	الاستثمار	صافي التجارة الخارجية	عدد السكان
correlation	-0.601425477	0.894727938	-0.269686839	0.943326012
serial correlation	-0.59471632	0.810342228	-0.338394655	0.944997177



Correlation matrix:				
Variables	عدد السكان	صافي التجارة الخارجية	الاستثمار	الدين العام
عدد السكان	1.000	-0.156	0.768	-0.454
صافي التجارة الخارجية	-0.156	1.000	-0.198	0.910
الاستثمار	0.768	-0.198	1.000	-0.587
الدين العام	-0.454	0.910	-0.587	1.000

Multicollinearity statistics:				
Statistic	عدد السكان	صافي التجارة الخارجية	الاستثمار	الدين العام
R ²	0.589	1.000	1.000	1.000
Tolerance	0.411	0.000	0.000	0.000

	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الرابع
heteroskedasticity	0.916253851	0.271815784	0.276294808	0.985308268

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

The Impact of Public Debt on Economic Growth in Palestine

**By
Fatmah Bahaa Faris Kalbonah**

**Supervisor
Dr. Haytham Oweda**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Economic Policy
Management, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus, Palestine.**

2018

The Impact of Public Debt on Economic Growth in Palestine

By

Fatmah Bahaa Faris Kalbonah

Supervisor

Dr. Haytham Oweda

Abstract

This study aims to find the effect of the public debt on the economic growth in Palestine during the period 1995-2016. The researcher used the integrated approach (quantitative and qualitative). The results showed that the debt has a statistically significant effect on the GDP in Palestine. It also showed that the bulk of this debt is an internal public debt .

The results also show that the effectiveness of the borrowing process depends on how the debt is used and on the policies pursued by the state. The study also shows that the country's success in managing its debt depends on each country's strategies and reform programs .

The study recommended the need to monitor and control of the borrowing process to achieve the maximum benefit from these loans and steer them to invest in productive projects in a way that reduces the burden of indebtedness and helps in the development process .